



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة عين تموشنت بلعاج بوشعيب

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم المالية ومحاسبة

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في مالية مؤسسة

التخصص: مالية مؤسسة

دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة لشركة توزيع الكهرباء والغاز لغرب ولاية عين تموشنت

تحت إشراف الأستاذ:

من إعداد وتقديم الطالبين:

أ. علي دحمان محمد

- شيخ المزوار رجاء

- زايدي كوثر

مقدمة امام لجنة المناقشة المكونة من:

الأستاذ: باغلي احمد.....رئيسا

الأستاذ: علي دحمان محمد.....مشرفا

الأستاذة: بطويي نسرين.....ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل على نعمة العقل التي رزقنا بها وفضلنا على كثير من خلقه وأمدنا بالقوة والصبر والعزيمة ووفقنا لإتمام هذه المذكرة التي نرجو أن تكون عوناً ومرجعاً يعتمد عليه لما يأتي بعدنا.

وعملاً بقول الرسول صلى الله عليه وسلم : "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نتقدم بالشكر الخالص إلى كل من أسهم في إنجاز هذا البحث وأثار طريق العلم بفضل الله تعالى ونخص بالذكر الأستاذ المشرف "علي دحمان محمد" الذي أمد لنا يد المساعدة ولم يخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما نتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم هذا العمل المتواضع ولنا جزيل الشكر.

كما نشكر كل من أعاننا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل المتواضع .

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أهدي ثمرة جهدي إلى من كلفه الله بالهبة الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار
إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفأ ظلمة جهلي وكان
لي خير مرشد من أراد أن يرى فلذة كبده متخرجة تخوض غمار الحياة أبي العزيز
أطال اهلل في عمره .

إلى ملاكي في الحياة و إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى
من كان دعاءها سر نجاحي و حنانها بلسم جروحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة .
إلى الذي حمل قلبي وذاكرتي إلى الروح التي سكنت روحي لمن تطلع لنجاحي
بنظرات الأمل خطيبي .

إلى من تقاسمت معهم المحبة الأسرية إخوتي : أية , إسراء , إسلام .

إلى صديقتي التي ساعدتني في مشواري الدراسي : نور .

إلى من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة .

زايدي كوثر

إهداء

الحمد لله حبا و شكرا و امتنانا و صلاة على الحبيب مصطفى و اهله و من
وفى ، ما كنت لافعل هذا لو لا فضل الله فالحمد الذي ما تم جهد و لا ختم
سعي الا بفضله .

ها نا اليوم اهدي نجاحي الى من علموني ان الصبر مفتاح الفرج ، و الجد و
الاجتهاد سبيل النجاح الى من احمل اسمه بكل فخر و الذي سعى ان نكون
افضل منه "ابي الغالي "

الى ملاكي في هذه الحياة من ساندتني في صلاتها و دعائها لمن اوتني في رحمة
الدافئ تسعة اشهر الى نبع الحنان "امي الغالية"

الى جسر المحبة و العطاء مصدر قوتي "اختي ميساء و "سناء" الى من
رزقت بهم سندا " اخواتي " الى من نشأت وترعرعت بينهم من يفرحهم
نجاحنا و يحزنهم فشلنا الى "خالتي " الى من ساندني بكل حب عند ضعفي
عبد الرحمان الى صديقات المقربين الى القلب "يسرى" و "فريال"
الى كل من تعلمت منه و كان له فضل في وصولي مند بيديتي، اليكم اهدي
ثمرة جهدي المتواضع

رجاء

فهرس المحتويات

	البسمة
	شكر و عرفان
	الاهداء
أ - ب - ج	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	
21	تمهيد
22	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي
22	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
23-22	المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي
23	المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي
23	المبحث الثاني: قرارات المؤسسة الاقتصادية و ترشيدها
27-24	المطلب الأول: قرارات المؤسسة الاقتصادية
28-27	المطلب الثاني: مفهوم ترشيد القرار وأنواعه
28	المطلب الثالث: أسس ترشيد القرار
37-28	المبحث الثالث: تأثير التحليل المالي على قرارات المؤسسة
38	المطلب الأول: أدوات التحليل المالي
39	المطلب الثاني: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة
39-38	المطلب الثالث: علاقة بين تحليل المالي و ترشيد القرارات
28	الخلاصة
الفصل الثاني: دراسات سابقة	
31	تمهيد
35-32	المبحث الأول: دراسات باللغة العربية
40-35	المبحث الثاني: دراسات باللغة الأجنبية (الانجليزية و الفرنسية)
40	المبحث الثالث: تعقيب الدراسات السابقة
41	الخلاصة

الفصل الثالث: دراسة حالة

43	تمهيد
44	المبحث الأول: بطاقة تعريفية حولة مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز (عين تموشنت)
44	المطلب الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت
46-44	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي
48-46	المطلب الثالث: تحليل هيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز.
48	المبحث الثاني: عرض القوائم المالية
52-48	المطلب الأول: الميزانية المالية
54-52	المطلب الثاني: الميزانية الوظيفية
54	المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة
54	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة
60-55	المطلب الأول: تحليل بواسطة المؤشرات التوازن المالي
65-60	المطلب الثاني: تحليل بواسطة النسب المالية
66	المطلب الثالث : نتائج الدراسة التطبيقية
67	الخلاصة
70-69	الخاتمة
72-69	قائمة المصادر و المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

11	الجدول رقم 01 : الميزانية المالية المختصرة
13-12	الجدول رقم 02 : جدول حساب النتائج
49	الجدول رقم 03 : الميزانية المالية (جانبا الأصول)
50	الجدول رقم 04 : الميزانية المالية (جانبا الخصوم)
53	الجدول رقم 05 : الميزانية الوظيفية لسنوات 2013-2014-2015 (جانبا الأصول)
54-53	الجدول رقم 06 : الميزانية الوظيفية لسنوات 2013-2014-2015 (جانبا الخصوم)
54	الجدول رقم 07 : الميزانية المختصرة للسنوات 2013-2014-2015
55	الجدول رقم 08 : تحليل بواسطة رأس المال العامل FR من أعلى الميزانية
56	الجدول رقم 09 : تحليل بواسطة رأس المال العامل FR من أسفل الميزانية
57	الجدول رقم 10 : تحليل بواسطة رأس المال العامل الخاص
58	الجدول رقم 11 : تحليل بواسطة رأس المال العامل الأجنبي
58	الجدول رقم 12 : تحليل بواسطة احتياجا رأس المال العامل
59	الجدول رقم 13 : الخزينة (طريقة الأولى)
59	الجدول رقم 14 : الخزينة (طريقة الثانية)
60	الجدول رقم 15 : حساب النسب السيولة العامة
61	الجدول رقم 16 : حساب النسب السيولة السريعة
62	الجدول رقم 17 : حساب نسب السيولة الحالية
62	الجدول رقم 18 : حساب نسبة قابلية التسديد
63	الجدول رقم 19 : نسب التوازن الهيكلي التمويلي
64	الجدول رقم 20 : حساب نسب المردودية الاقتصادية
64	الجدول رقم 21 : حساب نسب المردودية المالية
65	الجدول رقم 22 : حساب نسب المردودية تجارية

قائمة الأشكال

46	الشكل رقم 01: هيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت
51	الشكل رقم 02 : توزيع مختلف نسب الأصول لميزانية المالية
51	الشكل رقم 03: توزيع مختلف نسب الخصوم لميزانية المالية
55	الشكل رقم 04 : رسم بياني لرأس المال العامل (من أعلى الميزانية)
56	الشكل رقم 05 : رسم بياني لرأس المال العامل (من أسفل الميزانية)
57	الشكل رقم 06 : رأس المال العامل الخاص
59	الشكل رقم 07: منحى البياني للخرزينة
60	الشكل رقم 08: دائرة نسبية للنسب السيولة العامة
61	الشكل رقم 09: دائرة نسبية للنسب السيولة السريعة
62	الشكل رقم 10: دائرة نسبية لنسب السيولة الحالية
63	الشكل رقم 11: رسم بياني للنسب التوازن الهيكلي التمويلي
65	الشكل رقم 12: رسم بياني للنسب المرودية

قائمة الملاحق

69	الملحق رقم 01
70	الملحق رقم 02
71	الملحق رقم 03
72	الملحق رقم 04
73	الملحق رقم 05
74	الملحق رقم 06
75	الملحق رقم 07
76	الملحق رقم 08
77	الملحق رقم 09

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية، ولمعالجة موضوع البحث اعتمدنا على الجانب النظري الذي تضمن مختلف مفاهيم المتعلقة بالتحليل المالي وترشيد القرار وكيفيه استخدام أدوات تحليل المالي , ومن ثم قمنا بإسقاط الجانب النظري من الدراسة على الشركة توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت من خلال تحليل قوائم مالية باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية والتي من خلالها تم عكس الوضعية المالية المؤسسة وقد توصلنا الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التحليل المالي يلعب دورا حيويا ترشيد قرارات و أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي و غير قادرة على الوفاء بالالتزاماتها و هذا يعكس بالأساس عدم الاستقرار مالي .

كلمات المفتاحية: تحليل مالي , ترشيد القرار , مؤشرات التوازن , النسب المالية .

ABSTRACT :

This study aims to know the role of financial analysis in rationalizing the decisions of the economic institution, and to address the research topic we relied on the theoretical aspect that included various concepts related to financial analysis and decision rationalization and how to use financial analysis tools, and then we dropped the theoretical aspect of the study on the electricity and gas distribution company for Ain Temouchant through the analysis of financial statements using balance indicators and financial ratios through which the financial situation of the institution was reflected and we reached several results, most importantly financial analysis plays a vital role in rationalizing the decisions of the institution.

And that the organization has not achieved financial balance and is unable to meet its obligations, and this reflects mainly financial instability.

Keywords :

Financial analysis, decision rationalization, balance indicators, financial ratios.



في ساحة الأعمال العالمية المتنافسة ، يعتبر التحليل المالي ركيزة أساسية لنجاح المؤسسات الاقتصادية فهو ليس مجرد مجموعته من الأرقام البيانات ، بل هو أداة استراتيجية حيوية تمكن المسؤولين من اتخاذ قرارات مستقرة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة وتوجيهها نحو النمو والاستدامة .

دور التحليل المالي يتجاوز تحليل الأرقام والتقارير المالية للمؤسسة ، اذ يتضمن أيضا فهم السياق الاقتصادي والصناعي الذي تعمل فيه المؤسسة ، وتحليل الاتجاهات السوقية وتقدير المخاطر المحتملة ، ومن هنا يسهم التحليل المالي في تقديم تقدير دقيق للوضع المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة . مما يمكن المسؤولين من تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها واتخاذ القرارات الاستراتيجية الملائمة للتعامل معها .

بالإضافة الا أن المؤسسات الاقتصادية تواجه العديد من التحديات تتطلب اتخاذ قرارات مهمة و سريعة، ترتبط بنجاح هذه القرارات بشكل كبير بترشيدنا ، و تأتي أهمية التحليل المالي حيث يعتبر مصدرًا ثمينًا للمعلومات التي يمكن استخدامها في تقديم القرارات مستنيرة و فعالة و مبنية على أسس دقيقة .

الاشكالية: ما هو دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية؟

ينبثق من الاشكالية المطروحة بعض الأسئلة الفرعية كما يلي:

- فيما تتمثل أهمية التحليل المالي؟
- ما هي أدوات المستخدمة في التحليل المالي؟
- هل يساهم التحليل المالي في ترشيد القرار؟

الفرضيات: للإجابة على التساؤلات السابقة تم صياغة عدد من الفرضيات كالتالي:

➤ التحليل المالي يهدف الى فهم الوضعية المالية عن طريق دراسة معطيات و البيانات المالية لتحديد نقاط القوة و الضعف.

➤ تستخدم مؤشرات والنسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي.

➤ يساهم التحليل المالي في ترشيد القرارات .

رابعاً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على دور التحليل المالي في ترشيد القرار.
- التحليل المالي يكتسي أهمية لدى جل المؤسسات الاقتصادية لأنه يساهم في استمراريتها.
- التحليل المالي يعتبر أداة فعالة في ترشيد نوعية قرارات مصيرية.

خامساً: أهداف الدراسة

ان الأهداف التي نسعى للوصول اليها من خلال بحثنا هي:

- الاحتكاك المباشر بالميدان العلمي للمؤسسة.
- إبراز علاقة التحليل المالي وترشيد القرار
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف الرياضية حول الموضوع و اسقاطها على الحالة التطبيقية .

سادساً: المنهج الدراسة

لإنجاز بحثنا و معالجة اشكالية و الأسئلة الفرعية لموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية خلال الفترة من (2013_2014).

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

- موضوع البحث الذي يتماشى مع طبيعة التخصص.
- إبراز موضوع التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية الذي يسمح لها بمعرفة نقاط قوة وضعف المؤسسة.
- القيمة العلمية والعملية التي يحظى بها موضوع بحثنا.

ثامناً: حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: ان البحث يركز على دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية.

➤ الحدود المكانية: استقصرت دراستنا على مؤسسة اقتصادية لتوزيع الكهرباء و الغاز لغرب ولاية عين تموشنت .

➤ الحدود الزمانية: أجريت الدراسة على تحليل القوائم المالية لعدة فترات زمنية من (2013 الى 2015).

تاسعا: صعوبات الدراسة:

➤ صعوبة الحصول على بيانات الخاصة بالمؤسسة .

➤ وجود بعض التحفظات من قبل الادارة المالية .

عاشرا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة الى فصلين فصل تطبيقي يهدف فهم الموضوع بشكل أفضل والوصول الى الاستنتاجات التي تثبت صحة الفرضيات المطروحة.

الفصل الأول: تناول هذا الفصل الأول الإطار النظري لمفاهيم التحليل المالي وتضمن ثلاث مباحث .

حيث تطرقنا في لمبحث الأول الى عموميات حول التحليل المالي أما المبحث الثاني فتضمن قرارات المؤسسة الاقتصادية وترشيدها أما بالنسبة المبحث الثالث فتناول تأثير التحليل المالي في ترشيد القرار

الفصل الثاني: ف جاء تحت عنوان الدراسات السابقة والذي تضمن ثلاث مباحث مبحث الاول الدراسات باللغة العربية اما بالنسبة المبحث نتناول الدراسات باللغة الاجنبية و اخيرا المبحث الثالث كان بعنوان تعقيب الدراسات السابقة

الفصل الثالث: دراسة تطبيقه لمدرية توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت وقسمناه الى ثلاث مباحث المبحث الاول تناول بطاقة تعريف للشركة لتوزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت اما المبحث الثاني تضمن عرض القوائم المالية اما المبحث الثالث كان تحت عنوان دور التحليل المالي في ترشيد القرار وذلك من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.



الفصل الأول
الإطار النظري للتحليل
المالي

تمهيد الفصل

يعد التحليل المالي موضوعًا هامًا في إدارة المالية، حيث يعتبر أداة قوية تساعد على فهم وتشخيص الوضع المالي للمؤسسة بشكل صحيح من خلال استخدام البيانات المالية والمعلومات الأخرى. تتطلب الحالة النموذجية للتحليل المالي استخدام أدوات التحليل المالي وتفسير القوائم المالية التي بدورها تساهم في تحسين القرارات وتحقيق أهداف المؤسسة بأقل مخاطر ممكنة. وتساعد في عرض جوانب مختلفة بشكل أعمق وأكثر تفصيلاً، سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب التحليل المالي و ترشيد القرارات في المؤسسة من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

المبحث الثاني: قرارات في المؤسسة الاقتصادية وترشيدها

المبحث الثالث: تأثير التحليل المالي على قرارات المؤسسة

المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات و متخذ القرار المالي و أي طرف آخر له مصلحة , حيث يستعمل لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة باتباع طرق تهدف الى فحص السياسة المالية للمؤسسة , حيث يتضمن هذا المبحث مفاهيم التحليل المالي و أهدافه و أهميته .

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية و الضرورية للتخطيط المالي اذ من الضروري التعرف على المركز المالي للمنشأة قبل التفكير و وضع الخطط المستقبلية و يعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية و قائمة الدخل لذا فانه يعتبر أداة للكشف عن مواطن ونقاط الضعف في المركز المالي و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح .

كما يعرف التحليل المالي : بأنه مجموعة العمليات التي تعين بدراسة و فهم البيانات و المعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة و تحليلها و تفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات و تساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف الانحرافات و التنبؤ بالمستقبل . (الصيرفي، 2014، صفحة 2)

ويمكن أيضا تعريف التحليل المالي : على أنه عبارة عن معالجة البيانات لتقديم الأعمال و تحديد الربحية على المدى الطويل ,, وهو ينطوي على استخدام البيانات والمعلومات لخلق النسب ونماذج رياضية تهدف الى الحصول على المعلومات تستخدم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة كما يعتبر التحليل المالي مكون أساسي من المكونات القوية والمنافسة التي تساعد على فهم أفضل في مواطن القوة والضعف . (الشيخ، 2008، صفحة 3)

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي الى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية , المتمثلة بقراءة و تفسير البيانات المالية و تشكيلها بطريقة تساعد فئات مختلفة على اتخاذ قرار مالي المتعلق بنشاطات و عمليات مالية مختلفة .

و من الأهداف التي يسعى التحليل المالي الى تحقيقها :

- تحديد المركز المالي للمنشأة , وتحديد قيمتها السوقية .
- تحديد مركز المنشأة الائتماني سواء كان قدرة المنشأة على الافتراض أو قدرتها على خدمة دينها .
- تحديد نسبة المخاطرة المحيطة بكل عملية مالية أو نشاط استثماري .
- تحديد اتجاهات المنشأة و طريقة أدائها و سياستها المالية .
- تحديد فعالية و جدوى الاستثمار في كل نشاط .
- المساعدة في اتخاذ قرارات المالية بأقل كلفة و أعلى عائد .
- تحديد نسبة العائد المتحقق على الأموال في كل منشأة و درجة المخاطرة المرافقة لها .
- تحديد نسبة نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها و نسبة الأرباح المحققة .

المطلب الثالث: أهمية التحليل المالي

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من الناحية , و تشغيلها من الناحية أخرى .
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة و قدرتها على النمو .
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة .
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة .
- مؤشر مدى نجاح أو فشل الإدارة الشركة في تحقيق الأهداف .
- مؤشر المركز المالي الحقيقي للشركة .
- اعداد أراضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة . (الشيخ، 2008، صفحة 3)

المبحث الثاني: قرارات المؤسسة الاقتصادية و آلية ترشيدها

تعتبر قرارات المؤسسة الاقتصادية ركيزة أساسية التي تحدد مسارها و تؤثر على نجاحها و استمراريتها , ان ترشيدها القرارات باستخدام البيانات و المعلومات المتاحة بشكل فعال , يساهم في تحسين كفاءة العمل و الاستدامة في الأعمال .

المطلب الأول: تصنيف القرارات في المؤسسة الاقتصادية

الفرع الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية (مجال التحليل المالي)

يمكن تعريف المؤسسة على أنها اندماج عدة عوامل بهدف إنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوام اقتصاديين آخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي و الاجتماعي معين وضمن الشروط الاقتصادية تختلف زمانيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة، وحجم ونوع النشاط الذي يقوم به. ويتم هذا الإندماج لعدم (عوامل إنتاج) بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية (السلع والخدمات)، وأخرى معنوية، وكل منهما يرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر إذ تتمثل الأولى في الوسائل والمواد المستعملة في نشاط المؤسسة أما الثانية فتتمثل في طرق وكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى . (عدون، 2000، صفحة 14)

الفرع الثاني: تصنيف القرارات في المؤسسة الاقتصادية

تختلف القرارات الصادرة عن إدارة المؤسسة انطلاقا من تعدد مراكز اتخاذها و الغاية من ذلك، حيث نجد تصنيفات متعددة تتعلق بأنشطة المؤسسة الاستثمارية والاستغلالية والتمويلية، بالإضافة إلى العمليات التشغيلية والقرارات المتعلقة بالهيكل الزمني والهيكل للمؤسسة. يولي معظم المدراء اهتماما كبيرا لهذه الجوانب في الوقت الحالي، و من ممكن أيضا تقسيم القرارات إلى فئات فرعية أو تصنيفات إضافية حسب احتياجات الخاصة بالمؤسسة.

أ- التصنيف حسب المستوى :

تقوم المؤسسات الاقتصادية باستمرار باتخاذ القرارات على كافة المستويات، وهذا يعتمد على نوع القرار وهدفه. ومع ذلك، يبقى القرار في سياق أعمال المؤسسة خيارا بديلا يتم تنفيذه بهدف تحقيق الأهداف بشكل فعال. يتم تصنيف هذه القرارات وفقاً للهيكل التنظيمي للمؤسسة إلى قرارات الإستراتيجية وإدارية و العملياتية (تشغيلية) وذلك بناءً على مدى تأثيرها وزمن الاستجابة وجمع المعلومات حيث يتم تصنيفها كالتالي :

1- قرارات الإستراتيجية : هي مختلف القرارات التي تتخذ لغايات طويلة المدى من خلال استحداث

الاستثمارات و عمليات التوسع وإحداث الاندماج أو استحواذ، من ميزات هذه القرارات أنها غير روتينية حيث ترتب بالسياسات العامة للمؤسسة و أهدافها المستقبلية عادة ما يتراوح مدى تنفيذها بين 3 إلى 5 سنوات ومن أمثلة ذلك على مستوى المؤسسات الاقتصادية نجد: سياسات الموازنات وخطط الاستثمارات طويلة المدى واختيار التوجهات الجديدة للتوسع في الأسواق ومزيج المنتجات أو إنشاء عامل تكنولوجي مبتكر بالإضافة إلى

قرارات التركيز والاندماج و الاستحواذ أو وضع خطط و برامج استثمارية، يعتبر هذا النوع القرارات أكثر أهمية بالنسبة إلى المؤسسة حيث تعتمد على الخطط و مجال تنفيذه.

2- قرارات الإدارية: تعتبر عادةً بمثابة القرارات التكتيكية التي تُتخذ لضمان تنظيم وإدارة الأعمال ووسائل الإنتاج والعمليات الوظيفية الأخرى. تتركز هذه القرارات على الفترة الزمنية المتراوحة بين (6 إلى 19 شهرًا)، وتُعتبر جزءًا تابع من القرارات الإستراتيجية، حيث تُترجم في شكل خطط لاستخدام الموارد المالية والمادية والبشرية المتاحة. تتميز هذه القرارات بعدم اليقين النسبي والمخاطرة، لذلك ما جاءت به الورقة البحثية الصادرة عن جامعة هارفارد Harvard University إن "على متخذ القرار ان يمتلك رؤية واضحة حول آليات صنع القرار بشكل أفضل انطلاقاً من متطلبات الإدارة باستخدام نماذج ومعايير النظرية الاقتصادية، بغية ترشيد وتحقيق فعالية القرار الإداري".

3 - قرارات التشغيلية (العملية): تتعلق هذه القرارات أساساً بجوانب استغلالية ووظيفية لإدارات المؤسسة الاقتصادية الفرعية فيما يتعلق بقرارات عمليات الإنتاج والمتابعة والإشراف وقرارات التوجيه المتعلقة باستخدام الموارد وتفاصيل الخدمات والإنتاج، بالإضافة إلى مهام تعيين الموارد البشرية ووضع خطط الأداء. (علي، 2020، صفحة 77)

تصنيف اتخاذ القرار حسب النشاط : من خلال هذا الفرع، يتم تقديم التصنيفات الخاصة باتخاذ القرارات في جوانب أنشطة المؤسسة الاقتصادية، وذلك فيما يتعلق بالقرارات الاستثمارية التمويلية والقرارات التشغيلية (التشغيلية) في ما يلي :

1 - القرارات الاستثمارية : و هي ذلك الصنف من القرارات الذي يهتم بمقارنة وتقييم واختيار البدائل الاستثمارية المتاحة وتنفيذ الأفضل منها بعد دراسة الجدوى .حيث تصدر هذه القرارات في ظروف تأكيد التام أو عدم تأكيد لمتخذ القرار بشأن العوائد المستقبلية.

2- القرارات التمويلية : حدّدت النظرية المالية أن حسن إدارة واتخاذ القرارات المالية تختلف حسب الهدف من ذلك. قد يكون القرار هو زيادة المتانة المالية للمؤسسة، أو زيادة حصة السوق وتقليل التكاليف، مما يؤدي إلى خلق القيمة والثروة. حيث تكون البدائل المتاحة للمفاضلة بينها هنا متمثلة في التركيز على أسهم الشركة

والمساهمات الرأسمالية، أو التركيز على التوقعات والتحكم في تغطية التكاليف، مما يسمح بالتحكم في الهيكل المالي الأمثل الذي يقلل من تكلفة رأس المال ويزيد من قيمة الأعمال للمؤسسة. يتم اتخاذ القرار وتنفيذه من منظور الموارد المالية للمؤسسة والتحكم فيها، ويدخل ذلك ضمن الخيارات التمويلية التي تؤثر على هيكل رأس المال للمؤسسة. ومنه يتعلق القرار التمويلي أساسًا بكيفية اختيار مصادر ووسائل التمويل المختلفة من أجل زيادة قيمة المؤسسة، وهذا ما يساهم في تحقيق الأهداف.

3 - القرارات الإدارية : يشمل هذا النوع من القرارات جميع الإجراءات الإدارية العملية للمؤسسة، بما في ذلك الإشراف على الأنشطة والوظائف من خلال توجيهات وسياسات وضوابط تضمن السيطرة على الوظائف المتعلقة بالتخطيط والتوجيه والرقابة، وذلك لضمان سير المؤسسة وتحقيق الأهداف المحددة. تم الإشارة إلى هذا العنصر سابقًا في سياق القرارات التشغيلية . (علي، 2020، صفحة 79)

الفرع الثالث: وفقا لإمكانية برمجتها أو جدولتها ,:

يرجع هذا التقسيم للعالم ساييمون، حيث قسم القرارات أي نوعين هما :

النوع الأول: القرارات المبرمجة:

و هي القرارات التي تتكرر بشكل مستمر وتتعلم بالأعمال الجارية والمعتادة. عادةً ما تتبع هذه القرارات إجراءات شكلية مستقرة وتصدر بشكل تلقائي وفوري، ولا تحتاج إلى دراسة وتحليل وجهد ذهني لاتخاذها.

النوع الثاني: القرارات غير المبرمجة:

هي القرارات التي يتم اتخاذها لمعالجة المشاكل المعقدة التي تتطلب اهتماما خاصا. و التي لا تتكرر باستمرار، و يغلب على هذه القرارات الصفة الدائمة وتتطلب التزاما دائما وتنفيذا صارما ولفترة طويلة، فإن عدم الامتثال لهذه القرارات أو القصور في تنفيذها يشكل تهديداً للمؤسسة ويعرضها للمخاطر والخسائر. واتخاذ هذه القرارات يتطلب دراسة متعمقة وبحثاً وتحليلاً خاصاً للجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها، مثل اختيار موقع المؤسسة أو السوق الذي ستعمل فيه، أو تحديد نطاق النشاط الإنتاجي أو الخدمي الذي ستمارسه، أو توسيع الخدمات أو إنشاء فرع جديد، وغيرها من القرارات . (علي ش.، 2000، صفحة 19)

تصنيف القرارات وفقا لدرجة التأكد (ظروف اتخاذها):

يعتمد على البيئة التي يتخذ فيها القرار. تؤثر العديد من المتغيرات في القرار وتقسّم إلى ثلاثة أنواع :

القرارات في حالة التأكد: حيث يتم اتخاذ القرار بناءً على معلومات مؤكدة وبديل واحد، ويكون القرار سهلاً في هذه الحالة .

القرارات تحت ظروف المخاطرة: حيث يتم اتخاذ القرار بناءً على القيمة المتوقعة للقرار المستمدة من خيارات متعددة، ويتم احتساب المخاطرة في هذه الحالة .

القرارات في حالة عدم التأكد: حيث يتم اتخاذ القرار بناءً على افتراضات متعددة نظرًا لعدم توفر المعلومات الكافية، وبالتالي يكون هناك احتمالات متعددة لنتائج القرار. (سهام، 2015، 2014، صفحة 22)

المطلب الثاني: مفهوم ترشيد القرار و أنواعه

اتخاذ القرارات يعتبر أمرًا هامًا في إدارة المؤسسة، ولكن إضفاء صفة الرشد على تلك القرارات يكون أكثر أهمية من مجرد اتخاذها. فهذا يعكس كفاءة وفعالية صاحب القرار في إدارة المؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد القرارات

أ- تعريف الرشد: الرشد هو مصطلح يتعلق بإضافة الحكمة والعقلانية في السلوك والتصرف، يُعتبر الرشد في اللغة وجه الأمر و الطريق. (رزيقة، صفحة 118) .

ب- القرار الرشيد (Slocum.W.J&Hellriegel.D) : يعرف على أنه تعظيم إنجاز الأهداف في ضوء التحديات البيئية التي تحيط بالقرار وليقتصر الأمر على ذلك فقط بل كيف نذهب لصنع قراراتنا لغرض تحقيق هذه الأهداف، وفي هذا الصدد يرون الباحثان بأن القرارات الرشيدة هي ذلك السلوك الذي يستلزم عملية تجميع للآراء والحقائق والمعايير الأساسية ومفاعلاتها بعد تحديد الأهداف، ومن ثم تدعيمها بمنهجية. (الأخرون، 2013، صفحة 71)

ج - تعرف ترشيد القرار: بأنه "اتخاذ القرار الذي يضمن تحقيق أقصى قدر من الأهداف في المنشأة، وذلك وفقًا للظروف والمعطيات المحيطة التي تعمل فيها المنشأة". (العزاوي، 2005، صفحة 57)

الفرع الثاني: صور ترشيد القرارات: لقد كان "هاربرت سايمون" أول رواد المدرسة السلوكية لاتخاذ القرار، وفقًا لرؤية "سايمون"، تنقسم صور ترشيد القرارات إلى الأنواع التالية:

1- الرشد الموضوعي: هو الرشد في اتخاذ القرار الذي يؤدي إلى تحقيق حالة مطلقة كالتالي تسعى إليها العلوم التطبيقية ضمن مدرسة الاقتصاد التقليدي. يهدف هذا النوع إلى تعظيم المنفعة في حالة معينة ويستند إلى توافر المعلومات الكافية حول البدائل المتاحة للاختيار ونتائج كل منها.

2- الرشد الذاتي: يعتبر أكثر واقعية ويناسب العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات البعد التطبيقي، مثل العلوم الإدارية. يتمثل الرشد الذاتي في تحقيق أقصى قدر من الأهداف التي تحدث ذاتيًا تحت إشراف صانع القرار في المؤسسة، وقد وصف "سايمون" المؤسسة بأنها نظم لاتخاذ القرارات.

3- الرشد التنظيمي يعكس هذا النوع سلوك اتخاذ القرار المتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة.

4- **الرشد الفردي:** يعبر هذا النوع من الرشد عن سلوك متخذ القرار المتعلق بتحديد أهدافه الشخصية، وقد يتميز هذا النوع أيضا بالرشد.

5- **الرشد بصورة واعية:** ويتجلى هذا النوع عند استخدام وسائل متنوعة لتحقيق الأهداف بشكل واعٍ.

6- **الرشد بصورة متعمدة** يتجلى هذا النوع عندما يقوم صاحب القرار في المؤسسة بتنفيذ أفعال متعمدة لتحقيق أهداف محددة. (العزاوي، 2005، صفحة 58 59).

المبحث الثالث: تأثير التحليل المالي على قرارات المؤسسة

إن المؤسسة المنظمة اقتصادياً مستقلة تركز على إماكنيات مادية ومعنوية، بهدف تحقيق الأرباح بالدرجة الأولى و بأقل تكلفة والتوازن بين المردودية والسيولة، ولتحقيق هذه الأهداف يجب على مسيري المؤسسة التحكم في وظائفها الأساسية و هذا باستعمال تقنيات حديثة .

المطلب الأول : أدوات التحليل المالي

الفرع الأول : القوائم المالية

أ – الميزانية:

أولاً - **تعريف:** هي عبارة عن أداة تعكس الحالة المالية للمؤسسة في وقت محدد من خلال توضيح الأصول والخصوم، وبشكل آخر، فإن الميزانية العامة تعتبر مثل صورة فوتوغرافية للوضع المالي في لحظة معينة .

ثانياً - **محتوى الميزانية:**

1- **الأصول :**

تعرف الأصول على الأشياء ذات القيمة المملوكة للمؤسسة، والتي تضمن تحقيق منافع مستقبلية محتملة، والتي يتحكم فيها المؤسسة أو تحصل عليها نتيجة معاملات أو أحداث سابقة.

ونشير إلى أن هناك خصائص جيب توفرها في الأصول وهي:

✓ أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية مستقبلية.

✓ أن يكون للمؤسسة القدرة على التحكم في هذه المنافع.

- ✓ أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن عمليات وقعت فعلاً.
- و تنقسم الأصول الى مجموعتين , الأصول الجارية و الأصول الغير الجارية .
- الأصول الغير الجارية : جميع التثبيتات الروحية والمادية والمالية التي تزيد سيولتها عن السنة، أي أصول خاصة بصورة مستمرة تحتجزها المؤسسة لأغراض التوظيف على المدى البعيد أو التي لا تعتزم المؤسسة بيعها خلال الأشهر الاثني عشر التالية لتاريخ إغلاق سنتها المالية. وتتألف هذه الأصول من:
 - ✓ التثبيتات العينية (المادية) : 1. يجب على المؤسسة الاحتفاظ بتلك الأصول العينية لأغراض الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار والاستخدام الإداري، والتي يجب أن تستمر في استخدامها لفترة تزيد عن السنة المالية , حيث يتضمن ح/20 و ح/22 ح/23 ما عدا حساب 229 .
 - ✓ التثبيتات المعنوية : يمكن تحديد هذه الأصول بشكل غير نقدي وغير مادي، ويتم استخدامها ومراقبتها في سياق الأنشطة الروتينية، مثل العقود التجارية المكتسبة، والعلامات التجارية، والبرامج الإلكترونية، أو التراخيص , حيث يتضمن حساب 20 ما عدا فارق الشراء (ح/207)
 - ✓ التثبيتات المالية : تتجاوز أصول طويلة الأجل مدة بقائها داخل المؤسسة سنة واحدة، مثل الديون وحقوق الملكية المالية.
- الأصول الجارية : تتضمن هذه الأصول القابلة للاستغلال إمكنية بيعها أو شرائها أو استهلاكها في إطار العمليات الروتينية، أو يمكن امتلاكها أساساً لأغراض تجارية أو لفترة قصيرة. تتوقع الشركة بيع هذه الأصول خلال الاثني عشر شهراً القادمة التي تنتهي في نهاية السنة المالية، أو استثمار الأموال النقدية التي لا تخضع لأي قيود. تتمثل الأصول الجارية في :
 - ✓ المخزونات : (ح/30 الى ح/38) و تمثل المخزونات أصولاً :
 - تمتلكها المؤسسة و تكون موجهة للبيع في اطار الاستغلال الجاري .
 - هي قيد الانتاج بقصد تماثل .
 - هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الانتاج أو تقديم الخدمات .
 - ✓ الحسابات الدائنة و الاستخدامات المماثلة : كما يظهر للمؤسسة عند الغير من مبالغ من نشاطها العادي أو نتيجة أنشطة أخرى , و تضم عموماً :

الزبائن (ح/41 ماعدا ح/419) ، المدينون الآخرون (ح/409 مدين، ح/42 و ح/43 و ح/44 خارج ح/444 الى ح/448، ح/45 و ح/46 و ح/486 و ح/489) ، الضرائب (ح/444 و ح/445 و ح/447) .

✓ الموجودات و ما يمثّلها : يضم هذا الحساب توظيفات و أصول مالية جارية (ح/50 خارج ح/509) و أموال الخزينة (ح/51 البنك ح/52 الأوراق المالية المشتقة ، ح/53 الصندوق ، ح/54 الوكالات التسبيقات و الاعتمادات ، ح/58 التحويلات الداخلية) . (محمد د.، 2018 2019، صفحة 9)

ثالثا - شكل الميزانية المالية :

يمكن توضيح الميزانية المالية المختصرة في الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : الميزانية المالية المختصرة

N-1	N	المبالغ	الخصوم	N-1 صافي	N صافي	المبالغ	الأصول
			الأموال الدائمة الأموال الخاصة الخصوم غير جارية				الأصول غير الجارية
			الخصوم الجارية				الأصول الجارية
			مجموع الخصوم				مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على عناصر الميزانية

ب : حساب النتائج :

أولا - تعريف : هو عبارة عن الملخص الذي يتضمن إيرادات ونفقات المشروع هو المؤشر الرئيسي لتحقيق الربح أو الخسارة. فعندما تتجاوز الإيرادات النفقات، يتحقق الربح، بينما عندما تتجاوز النفقات الإيرادات، يتحقق الخسارة. وبذلك يتم تحديد النتيجة الصافية للسنة المالية .

ثانيا - أهمية حساب النتائج :

تتمثل أهمية حساب النتائج في :

- يتم التعرف على نتيجة نشاط المؤسسة من خلال تحديد ما إذا كانت تحقق ربحًا أو خسارة .
- يتم التمييز بين الربح التشغيلي وصافي الدخل بسبب وجود مكاسب أو خسائر من العمليات غير المستمرة أو غير عادية .
- يتم تقييم كفاءة التسيير في المؤسسة من خلال أداءها المالي، حيث يُستخدم الربح كمعيار للقياس .
- يتم التعرف على مقدار الضريبة التي يجب دفعها من الأرباح.
- يتم معرفة ربحية السهم الواحد للمساعدة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ثالثا - عرض جدول حساب النتائج :

الشكل رقم 02: جدول حساب النتائج

1-N	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال تغير مخزون المنتجات المصنعة و المنتجات قيد التصنيع انتاج متبث اعانات الاستغلال
			1- انتاج السنة المالية
			مشتريات مستهلكة المشتريات الخارجية و المستهلكات الاخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء مستخدمين ضرائب و رسوم و المدفوعات المشابهة
			4- الفائض الاجمالي عن الاستغلال
			منتجات العملياتية الأخرى

			الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاك و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات
			5- النتيجة العملياتية
			المنتجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حولة النتائج العادية مجمع منتجات الأنشطة العادية مجمع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير عادية (منتجات)
			العناصر غير عادية (أعباء)
			9- النتيجة غير عادية
			10- النتيجة الصافية لسنة المالية

(محمد د،، 2018 2019، صفحة 41)

الفرع الثاني : مؤشرات التوازن المالي

أ - رأس المال العامل FR

أولا - تعريف : يتمثل هذا الفائض في الفرق بين تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة والنشاط العادي

للمؤسسة، ويساعد على استمرارية العمل بدون مشاكل مالية أو ضغوط على الخزينة .

و يمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين هما :

➤ من أعلى الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الموارد الثابتة} - \text{الاستخدامات الثابتة}$$

➤ من أسفل الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

ثانيا - التغيرات في رأس المال العامل: التفسير المالي لرأس المال العامل يمكن فهمه بصورة جيدة من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وهنا يمكن التعرف على ثلاث فرضيات وهي كالآتي :

الفرضية الأولى :

و هي تشكل التوازن المالي الأدنى و تظهر من خلالها قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها إل أن هذا قد يخلق هلا بعض الصعوبات نتيجة التذبذبات في دورة الاستغلال ينجم عنها عدم المطابقة الجيدة بين السيولة من جهة و التزامات من جهة أخرى .

الفرضية الثانية :

عندما يكون فائض في السيولة في المدى القصير ، وتعبر عن قدرة المؤسسة بالوفاء بديونها عند ميعاد استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .

الفرضية الثالثة :

أي أن المؤسسة ستعرف صعوبات في مواجهة الالتزامات في الآجال القصيرة .

ب : الاحتياج في رأس المال العامل BFR

أولا - تعريف : المؤسسات بحاجة حقا إلى ذلك لمواجهة احتياجات السيولة عند استحقاق الديون القصيرة الأجل, تشمل إدارة دورة الاستغلال بشكل طبيعي, حيث يترتب على دورة الاستغلال احتياجات دورية متجددة

يجب تغطيتها من مصادر تمويل دورية أيضاً، تتمثل موارد الدورة في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد سدادها باستثناء القروض المصرفية وجميع الديون القصيرة الأجل .

و يتم حساب الاحتياج في رأس المال العامل وفق العلاقة التالية :

أصول المتداولة (باستثناء الخزينة) - خصوم المتداولة (باستثناء الخزينة)

ثانيا - تغيرات احتياجات من رأس المال: تشمل هذه الاحتياجات ثلاث حالات يمكن أن تظهر في :

الحالة الأولى: تتحقق هذه الحالة عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

الحالة الثانية: هذه الحالة تدل على أن المؤسسة حاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة الاحتياجات من رأس المال مما يستوجب وجود رأس مال عامل إيجابي لتغطية العجز

الحالة الثالثة: هذه الحالة تدل على أن المؤسسة غطت احتياجات دورتها ولا تحتاج إلى موارد أخرى، أي أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة، وفي هذه الحالة تنصح المؤسسة بعدم الاحتفاظ بمبلغ كبير من الديون القصيرة حتى لا تقع في مشكلة تجميد الأموال، و من الأفضل توظيفها .

ج - الخزينة TN :

أولا - تعريف : الخزينة هي مقياس لحظي يعكس الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة، ويعتمد بشكل أساسي على نشاط المؤسسة الاقتصادي تهدف الخزينة إلى ضمان استمرارية تدفق النقد، بما في ذلك التدفقات الداخلة التي تم الحصول عليها لتلبية احتياجات التدفقات الخارجة .

ثانيا - **تغيرات الخزينة:** الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته حيث يوجد ثلاث حالات :

الحالة الأولى :

تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية ، أي أننا أمام الوضعية المثلى ، إن الوصول لهذه الحالة يتم باستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الامكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ، و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية .

الحالة الثانية :

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة ، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

الحالة الثالثة :

المؤسسة في هذه الحالة في حالة عجز أي غير قادر على تسديد ديونها في آجالها، و هذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة ، و إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير أو تقترض من البنوك أو تنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الانتاجية . (مليكة، 2010، صفحة 21)

الفرع الثالث : تحليل بواسطة النسب

تعد النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي، ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر. تنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر المظهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية، بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات المدرجة في هذه القوائم .

تتمثل هذه النسب المستخدمة في التحليل المالي في :

أ - **نسب السيولة** : هذه النسب هي تلك التي تقيس أو تشير إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل، والتعرف على درجة سيولة المشروع على المدى القصير، وأهمية النسبية لعناصر الأصول الأكثر سيولة التي تعبر عن إمكانية المشروع في تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها أقل من سنة.

أولاً : نسب السيولة العامة : هي إمكانية تغطية كامل الخصوم الجارية (الديون قصيرة الأجل) من خلال الأصول الجارية للمؤسسة، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 حتى نقول أن للمؤسسة إمكانية أكبر لتسديد

ديونها قصيرة الأجل، لكن يجب أن لا تزيد بكثير عن 1 حتى الا يكون هامش ضخم غير مستغل ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{الأصول الجارية} \setminus \text{الخصوم الجارية}$$

ثانيا : نسب السيولة السريعة : تقوم عملية تحليل قدرة الدفع على الديون قصيرة الأجل من خلال النظر في الحقوق والتسهيلات المتاحة دون النظر في قيمة الاستغلال (المخزونات) التي تتميز ببطء تحويلها إلى سيولة دون التأكد من عمليات البيع. قيمة هذه النسبة تتراوح بين 0,3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى. إذا كانت النسبة مرتفعة، فهذا يشير إلى وضعية جيدة وإمكانية الدفع بدون صعوبات. وتكون الحقوق والتسهيلات تساوي نصف قيمة الديون قصيرة الأجل أو أقل بقليل، ويتم حسابها بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \text{القيم الغير جاهزة} + \text{القيم الجاهزة} \setminus \text{الخصوم الجارية}$$

ثالثا : نسب السيولة الحالية : تهدف قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل إلى تغطية قيمتها من خلال القيم الجاهزة (المتاحات) ومن المفترض أن تكون نسبة الديون قصيرة الأجل المغطاة من الأصول 0,25 إلى 0,35 و تحسب وفقاً للعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \text{القيم الجاهزة} \setminus \text{الخصوم الجارية}$$

ب - نسب التمويل : يمكن توضيح نسب التمويل في ما يلي :

أولا : نسبة التمويل الدائم : تعبر هذه النسبة عن مدى استدامة الأموال الدائمة للأصول غير الجارية. ولكي تكون هذه النسبة جيدة، يجب أن تتجاوز 100%. يمكن قياس هذه النسبة بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} \setminus \text{الأصول الغير الجارية}) * 100$$

ثانيا : نسبة التمويل الخاص : تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل أموال الشركة للأصول غير الإلزامية، حيث يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 25%. تعبر هذه النسبة عن قدرة الشركة الذاتية في تمويل جزء من أنشطتها ويجب

على الشركة إذا فكرت في تطبيق استراتيجية النمو "توسيع النشاط" مثل رفع كمية الإنتاج أن ترفع رأس المال إذا كانت هذه النسبة أقل من 25٪، ويمكن حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الأموال الخاصة} \setminus \text{الاستخدامات الثابتة}) * 100$$

ج - نسبة المردودية : هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها وبين الوسائل المختلفة التي يمكن أخذها بعين الاعتبار، ومن أجل تحقيق هذه النتيجة سواء كانت تتمثل في الوسائل المادية، البشرية، المالية، ويقصد بالمردودية أيضاً الاستعمال الجيد للموارد و تتمثل في :

أولاً : نسبة المردودية الاقتصادية : يتم بناء هذه النسبة عن طريق استخدام الأصول للحصول على النتيجة، وتتمثل الوحدات في ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول غير القابلة للتحويل والأصول القابلة للتحويل من النتيجة المالية، حيث لا تكمن أهمية العربة في حجم الأصول المستخدمة ، ويتم حساب نسبة المردودية الاقتصادية بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = (\text{النتيجة الاجمالية} \setminus \text{مجموع الأصول}) * 100$$

ثانياً : نسبة المردودية المالية : هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين "المالكين"، كما يقدمها الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين، من النتيجة الصافية. وتعتبر النسب المالية الهامة لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين "المالكين"، وكلما كانت النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، ويتم حسابها بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة المردودية المالية} = (\text{النتيجة الصافية} \setminus \text{الأموال الخاصة}) * 100$$

(فاطيمة، 2016 2017، صفحة 28)

المطلب الثاني : دور التحليل المالي على ترشيد القرارات المؤسسة

الفرع الأول : دور مؤشرات التوازن المالي في ترشيد القرارات : تُعتبر مؤشرات التوازن المالي من التقنيات الأساسية في التحليل المالي، حيث تهدف بالدرجة الأولى إلى معرفة مدى تحقيق المؤسسة لتوازنها المالي وتعطينا صورة حقيقية للوضعية المالية للمؤسسة كما تقيم أداء المؤسسة حيث تقدم للمدير المالي معلومات الخطوات القرارات المتعلقة

بمصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط. بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول التكلفة المالية للمؤسسة فبالتالي هي تساعد على ترشيد القرار المقترح الاستثماري.

الفرع الثاني : دور النسب المالية في ترشيد القرارات : تلعب النسب المالية دورًا هامًا في عملية تحليل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وهي أداة فعالة لشرح وفهم البيانات المالية المدرجة في التقارير المالية، بهدف بناء قاعدة معرفية تساعد صانع القرار في اتخاذ القرارات المالية، بالإضافة إلى استخداماتها المتعددة وفقًا لاحتياجات عملية التحليل المالي .

وتقدم النسب المالية تحليلًا دقيقًا للربحية وخدمة الدين وكذلك السيولة بأنواعها، فتعطي نسبة واحدة من المعلومات تحليل كافية لاتخاذ القرارات أو التعرف على الأساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأنه لكل نسبة دور يفي اتخاذ القرارات، فنسبة الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية ونسب السيولة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، نسب النشاط تساعد المؤسسة في قراراتها المتعلقة بالتخطيط والرقابة المالية، لنشاط المؤسسة وإنجازاتها . (حنفي، 2004، صفحة 258)

المطلب الثالث: علاقة بين التحليل المالي و ترشيد القرارات

تعد البيانات المالية انعكاسًا رسميًا وحتميًا لأي نشاط اقتصادي ، وهذا يتوافق مع منظور النظم المعلوماتية في تقديم نظرة شاملة وواسعة حول النشاط الاقتصادي في أي منشأة . يُعتبر أي نشاط اقتصادي نظامًا مترابطًا لحركة الموارد المالية التي يتم تفعيلها بقرارات إدارية ، ويعكس هذا النظام الأنشطة الاقتصادية في أي منشأة بصورة فعالة بلغة مالية. وبالتالي فإن نتائج هذا النظام تتمثل في قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل ، وبيانات التغيرات في حقوق المالكين (المساهمين). ومع ذلك، تُعتبر هذه البيانات في وضعها الراهن ضعيفة الدلالة حيث أنها لا تعكس بالضرورة وكفاية الأداء الاقتصادي للمنشأة .

وهنا يأتي دور المحلل المالي الذي يجب أن يبذل جهودًا كبيرًا في عمليات تحليل البيانات وتفسيرها لضمان تطابق نتائج التحليل مع الأهداف المرغوب .

ويحمل التحليل المالي أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات ويعتبر أساساً ضرورياً لصحة الوضع المالي الذي يضمن استمرارية المؤسسة الاقتصادية. فقد قامت بعض المؤسسات بتخصيص أقسام ودعمها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة لتكريس التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة نحو التنمية والتطور من خلال اتخاذ قرارات سليمة استناداً إلى نتائجه . (السعيد يزيد، 2018، صفحة 53).

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا الى موضوع تحليل المالي و أهميته و ادواته و أهدافه كما استطعنا التعرف على طبيعة قرارات مؤسسة اقتصادية و عليه تناولنا مفاهيم و أسس ترشيد القرار و لقد ركزنا على استعراض نسب المالية و مؤشرات توازن المالي و كيفية حسابها و دور الذي تلعبه في ترشيد القرار الذي يكون مبني على أساس علمي و مدروس من خلال نتائجها التي تعطينا وضعية حقيقية للمؤسسة.

يعتبر التحليل المالي بمختلف ادواته مصدرا من معلومات لإعطاء رأى عميقة حول وضع المؤسسة والتوجيه نحو قرارات صحيحة.



الفصل الثاني دراسات السابقة

تمهيد الفصل الثاني:

تُعتبر الدراسات السابقة مصدرًا غنيًا للمعرفة والتجارب التي يمكن الاستفادة منها في صياغة البحوث الجديدة وتحديد الفجوات في المعرفة، يهدف هذا الفصل إلى توفير نظرة شاملة لأهم الدراسات السابقة باللغة العربية و الإنجليزية و الفرنسية ذات الصلة بموضوع البحث مع التركيز على النتائج الرئيسية التي تم استخلاصها، و عليه من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : دراسات باللغة العربية

المبحث الثاني : دراسات باللغة الأجنبية (الإنجليزية)

المبحث الثالث :تعقيب

المبحث الأول: دراسات باللغة العربية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض أهم الدراسات السابقة باللغة العربية التي لها علاقة بموضوع البحث بهدف توسيع المعارف، ومحاولة الإمام بمختلف جوانب البحث.

دراسة اليمين سعادة 2009 : استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية اجهزه القياس والمراقبة العلمة سطيف.

حاولت الباحثة التعرف على أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من اجل الوصول إلى كشف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة سطيف العملة وعلى هذا الأساس اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي و من أهم النتائج المتوصل إليها استطاعت المؤسسة تحقيق توازن مالي وأي يعني أنها قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها كما تبين ان المؤسسة غير مثقلة بدون وهي تحتفظ بقدر كافي من السيولة. (سعادة، 2009)

تقارير يزيد 2017 : استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح

المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "bci" بولاية سطيف

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الوضع المالي ، وعلى هذا الاساس قام الباحث بدراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير بولاية سطيف للفترات المالية (2011-2014) مستندا على ما جاء به الإصلاح المحاسبي الذي تم في سنة 2007 وفقا للقانون 07-11 الصادر عن وزارة المالية، الذي تضمن مجموعة جديدة من المفاهيم وبنية جديدة للقوائم المالية منسجمة مع معايير المحاسبة الدولية مع حيث الشكل والمضمون ومن بين النتائج المتوصل إليها: أن محتويات القوائم المالية والطرق المحاسبية المستخدمة لاسيما المحاسبة عن القيمة العادلة لها تأثير بالغ على جودة ومصداقية القوائم المالية والتي بدورها تخدم أهداف التحليل المالي ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة وتشخيص الحالة المالية، والوقوف على نقاط القوة والضعف . (يزيد، صفحة 106 152)

حسين سالم رشيد 2018: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين (دراسة لسوق العراق للأوراق المالية)

من خلال هذه الدراسة حاول الباحث التعرف على دور تحليل المالي في ترشيد قرار المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك من خلال دراسة العلاقة وتأثير تقنيات والأساليب التحليل المالي في قرار المستثمرين في سوق العراق .وعلى هذا الأساس، قام الباحث بتحليل النسب المالية و تحليل مقارنة القوائم المالية وتحليل التدفقات النقدية، واستخدام الاستبانة، وتحليل الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي وفي ضوء (ANOVA _ TEST _ t-test). توصل الباحث إلى مجموعة مينا النتائج، أبرزها

وجود علاقة وتأثير قوية بين تقنيات التحليل المالي المختارة، وقرارات المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية. ومن تم أوصى على ضرورة وجود التحليل المالي للقوائم المالية والتقارير المالية في السوق . (رشيد، 2018)

دكتور عبد الفتاح سعيد السرطاوي, استاذ عادل عيسى حسان 2019: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2017).

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة إبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، ومعرفة وضعها المالي إن كان جيداً أم لا، و دوره أيضاً في تسليط الضوء على جوانب قوة والضعف واتخاذ القرارات الصحيحة. وعلى هذا أساس قام الباحث باعتماد على المنهج الوصفي للجانب النظري والذي تمثل بمفاهيم حول موضوع التحليل المالي وتقييم الأداء، والمنهج التحليلي المرافق للجانب التطبيقي من خلال تحليل القوائم المالية للشركات الممثلة لعينة الدراسة وهي شركات الأدوية المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين: شركة بيرزيت، شركة بيت جالا، وشركة دار الشفاء لتصنيع الأدوية. وكانت هذه البيانات هي الوثائق المحاسبية الخاصة بهذه الشركات للفترة (2010-2017) وتوصلت الباحثان إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: التأكد أن الشركات محل الدراسة تستخدم نتائج التحليل المالي كوسيلة لقياس أدائها المالي، تعتمد جميع الشركات محل الدراسة على أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية كالتوسع وزيادة حجم الاستثمارات وغيرها. (السرطاوي، صفحة 147 180)

حبيب مهند 2020: أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات العامة السودانية (دراسة تطبيقية هيئة السكة الحديدية السودان).

من خلال هذه الدراسة حول الباحث توضيح أهم أساليب التحليل المالي ودورها في رفع كفاءة الأداء المالي، تحديد نقاط القوة والضعف، مؤسسات العامة السودانية توصلت الدراسة إلى أن تطبيق أساليب التحليل المالي، من خلال أسلوب التحليل الأفقي والرأسي، يعتبران من أدوات فعالة في رفع كفاءة الأداء المالي. وأوصت الدراسة بضرورة أن تعتمد المؤسسات العامة على أسلوب التحليل الرأسي والأفقي، كأقل أسلوب من أساليب تحليل المالي. (مهند، 2020، صفحة 54 67)

سمرود زبيدة، سحنون جمال الدين 2020: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية **Anesrif** للفترة (2017-2018)

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن و على هذا الأساس قام الباحثان دراسة حالة وكالة الوطنية للدراسات و متابعة إنجاز الاستثمارات في سكك الحديدية "روبية" و

أهم ما توصل إليه الباحثان من نتائج ان التحليل المالي يقوم على فحص و تحليل القوائم المالية للمؤسسة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة و يساعد في تحسين الأداء. (سمروود زبيدة، صفحة 362 348)
مصطفى محمد زين ،عاصم حسن محمد 2020 : أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية.

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التعرف على أهمية أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية وتم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وكذا الاعتماد على البيانات السنوية الخاصة بالدراسة الحالة 2014-2018 وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج من بينها استخدام التحليل ألتجاهي لتقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية لها أهمية كبيرة في تقييم أداء السوق وان نسبة السيولة تعد كأداة لتحليل قوائم لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية (محمد م.، 2020).

شرفي منصف ، بوشلاغم عميروش 2020 : دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات

اراد الباحثين من خلال ه لدراسة معرفة دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، و على ها الاساس تم تحليل قوائم المالية لمؤسسة الصيانة للشرق باستخدام الأساليب المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات تمكن من التنبؤ بمستقبلها، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أجمها : أن مؤسسة الصيانة للشرق متوازنة ماليا رغم وجود بعض النقائص، إلا أنها تستطيع أن تستمر في أداء مهامها وعدم اهتمامها بالتحليل المالي لكونها لا تمتلك مؤسسات منافسة سببا رئيسيا في إهمالها لهذا الجانب (عميروش، 2020).

سليمة مالية 2021: تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ القرارات (دراسة تطبيقية للتحليل المالي على مؤسسة ايلوصوي)

من خلال هذه الدراسة، قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية على شركة ايلوصوي للاستيراد والتصدير لمعرفة الدور الذي يلعبه التحليل المالي في اتخاذ القرارات الهامة وعلى هذا الأساس قامت الباحثة بتحليل واقع الأنشطة المستخرجة من وثائق الشركة التي قامت بها في الفترة (2016-2018)، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية أن التحليل المالي يقدم كم من هائلا من

المعلومات التي تساعد في كشف على الوضعية المالية للشركة، ومعرفة نقاط القوة و الضعف فيها. (مالية، 2021، صفحة 501
522)

العيقة رحيمة، زعرور نعيمة 2022 : استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية (دراسة حالة مؤسسة التسيير
السياحي بسكرة).

من خلال هذه الدراسة حاول الباحثين التعرف على كيفية استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية، فتم إختيار مؤسسة
التسيير السياحي كعينة للدراسة، فقد قامت الباحثين في دراسة باعتماد على منهج الوصف التحليلي، وأهم ما جاءت به
الدراسة من النتائج هي أنها تحقق توازن مالي طويل الأجل، مع وجود فائض يسمح لها بتمويل دورات الاستغلال المقبلة. (العيقة
رحيمة، 2022، صفحة 627 640)

تريش نجود، سايح نوال 2023: تحليل قائمة المركز المالي ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ظل متطلبات النظام
المحاسبي المالي - حالة مؤسسة سونلغاز بسطيف

هدف الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى تحديد انعكاس تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي على جودة تقييم الأداء المالي
للمؤسسة استنادا إلى مؤشرات التحليل المالي لقائمة المركز المالي 2020 2021 من أجل قياس مدى تحقيق المؤسسة سونلغاز
لأهدافها المالية، وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات رئيسية منها : أن تطبيق النظام المحاسبي يساهم في تحسين شكل ومضمون
قائمة المركز المالي بشكل يخدم أهداف التحليل، أما الدراسة الميدانية ومن خلال قياس مؤشرات الأداء المالي بينت إن المؤسسة لم
تحقق أهدافها المالية بشكل كلي لكنها تحترم التوازنات المالية وبعيدة عن خطر المديونية (نوال، 2023)

المبحث الثاني : دراسات الاجنبية

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى دراسات باللغة الانجليزية و الفرنسية التي لها علاقة بالموضوع البحث بهدف توسيع المعارف .

Altman 1968 Predicting business failure under the existence of fraudulent financial reporting

ألتمان 1968 التنبؤ بفشل الأعمال التجارية في ظل وجود تقارير مالية احتيالية.

هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات واستخدام التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات من القوائم المالية
للشركات وقام الباحث بإجراء دراسة على 33 شركة غير مفلسة و33 شركة مفلسة خلال الفترة 1946 و 1965 وقد توصلت

نتائج إلى إن النسب المالية هي أهم النسب التي يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات وكان نموذج قادر على التنبؤ بحصول الفشل للشركات قبل سنتين من حدوده بدقه بلغت 80% . (Yang, 2008 , p. 1834 7649)

SHANE , DIKOLLI &IGOR VAYSMAN 2006 contracting on the stock price and froward _looking performance measures

شاني، ديكولي وديكور فايسمان 2006: التعاقد على سعر السهم ومقاييس الأداء المستقبلية.

هدف الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى تحليل واختبار مقاييس الأداء والأرباح والتعرف على أسعار الأسهم وعلى هذا الأساس تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي تم فيها توزيع الاستبانة على العينة وقد خصصت الدراسة عددا من النتائج ابرزها يعتبر الوقت العامل الأساسي للأطراف العملية التعاقدية المتمثلة في مالك كطرف الأساسي، يبين أن السعر ليس بالضرورة أن يكون أداة مهمة من اجل تحفيز المدراء وان مصالح المتضارب بين البائع السهم ومشتريه وهناك إقبال على أوراق المالية ذات الأسعار المرتفعة. (SHANE, 2006, p. 445 464)

Fidèle cédric 2011 analyse financière d'entreprise : Cas de la société national de commercialisation des produits pétroliers ,univrsité d'Abomey calavi, bénin

Fidèle cédric 2011 analyse financière d'entreprise : حالة الشركة الوطنية لتسويق المنتجات الزراعية ، جامعة أبومي كالافي ، بنين .

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تحليل الوضع المالي للشركة من خلال مؤشرات مالية تساهم في تحسين تقييم تأثير سياسة الديون للشركة على الربحية في رأس المال المستثمر ودراسة التمويل المالي للحصول على فكرة لحماية دائني الشركة، وأظهرت النتائج التالية: أن هذا التحليل متاح لنشاط الريح ويسمح التحليل بحساب نتائج إعادة الهيكلة وتوفير معلومات هامة حول أداء الشركة.

A study Panagiota dionyssopoulou 2012 – stiliani asvesta: the role statement analysis in the decision making procedures of hotel units

دراسة Panagiota dionyssopoulou – stiliani asvesta: تحليل بيان الدور في إجراءات اتخاذ القرار في الوحدات الفندقية .

كان الهدف من هذه الورقة هو دراسة فائدة الطرق التحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات التجارية ومدى استخدامها من قبل إدارة وحدات الفندقية وكانت القضايا التي تم أخذها في الاعتبار التحقيق حول ما إذا كانت محاسبه تتوفر توفر أدوات مناسبة للمساهمة في فعالية إدارة الأعمال الفندقية. (asvesta, 2012)

Ziad al zubi Osama samih shaban 2014 The role financial indicators in rationalizing of investors decision in jordanian stock exchange market

زياد الزعبي_أسامة سميح شعبان 2014 دور المؤشرات المالية في ترشيد قرار المستثمرين في سوق الأوراق المالية الأردنية

ركزت هذه الدراسة على مدى كفاءة المؤشرات المالية في التأثير على قرارات المستثمرين وعلى هذا الأساس قام الباحثون بتصميم عدد 150 استبياناً تم تصميمها وتعميمها يدويا على عينة المختار من المستثمرين المتداولين في سوق عمان للأوراق المالية تم التحليل البيانات القرار وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن استخدام مؤشرات المالية له تأثير ايجابي كبير على قرارات الاستثمار الذي اتخذته المستثمرون. (shaban, 2014)

Siam . Zakaria ahmad . Al Tahaher . Omar tareq 2015 The extent of extracted financial indicaors from fianancial statements. contriuiun in rationalizing investment decision by jordanian commercial banks

سيام . زكريا أحمد . الطاهر . عمر طارق 2015 مدى الاستفادة من المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية. المساهمة في ترشيد القرار الاستثماري للبنوك التجارية الأردنية

حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة البحث في وضع الآلية المحددة قد تساعد المستثمرين على ترشيد القرار الاستثماري بناء على مؤشرات ماليه مستخرجه من القوائم المالية وعلى هذا الأساس قام الباحثون باستخدام الدراسة الاستبيان كاداه لجمع المعلومات والبيانات اللازمة لتحقيق الأهداف تكونت العينة من 76 مشاركا تم اختيارهم عشوائيا من البنوك الأردنية وتوصل الباحثون إلى جملة من النتائج أن 64% من المشاركين لا يشاركون في قرارات الاستثمار ويتم استخدام مؤشرات من بيانات الدخل بفعل في ترشيد قرار الاستثمار وإرادات العمليات هي أكثر الوسائل المستخدمة في ترشيد قرار الاستثمار. (tareq, 2015)

دراسة طلب: The role of financial analysis tools in rationalizing financing decisions in Islamic banks Master's thesis, Damascus University, Syria

طلب 2015 : دور ادوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في بنوك الاسلاميه رسالة ماجستر جامعة دمشق سوريا

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إظهار دور أدوات التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية في مصارف الإسلامية حيث قام بدراسة ميدانية شاملة لعينه من المصارف الإسلامية العاملة في سوريا تمثل فئات موظفين عاملين بالمالية والعمليات المصرفية والمصرف الإسلامية وتوصلت إلى النتائج التالية: ان المصارف الإسلامية في سوريا تعتمد على التحليل المالي عند اتخاذ قرارها وتعتمد اعتمادا كبيرا على أدوات التحليل المالية المتمثلة في النسب المالية فهي تعتمد على نسبة السيولة وربحيه ومديونية في الدرجة الأولى تليها نسب النشاط.

Ali mahdi dehar al-aedi mustafa kazemi najaf abadi 2019 the impact of financial policy and financial analysis in the banking credit decision an analytical study of rafidain and rasheed banks

مهدي دهار العايدي مصطفى كاظمي نجف عبادي 2019 أثر السياسة المالية والتحليل المالي في القرار الائتماني المصرفي دراسة تحليلية لمصرفي الرافدين والرشيدي.

حول الباحثين التعرف على موارد المالية والتحليل المالي للقضايا المالية والقدرة المالية والعلاقات العامة والقضايا ذات الصلة وعلى هذا الأساس قام الباحث في دراسة تحليلية لمصرف الرافدين والرشيدي اعتمد بذلك على المنهج الوصفي لتحليل لمؤشرات الدراسة ونظام spss المتعدد من خلال إعداد استبانة وعليه توصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها: وجود ارتباطات إحصائية ذات دلالة بين مؤشرات السياسية والتحليل المالي للقوائم المالية في قرار الانتماء للبنك. (abadi, the impact of financial policy and financial analysis in the banking credit decision an analytical study of rafidain and rasheed banks, 2019, p. 279 306)

Awwad, bahaa Salem, Ammar 2019 The role of financial analysis in assessing the prices of shares of Jordanian industrial joint stock companies listed on the Amman stock exchange

عواد، بهاء سالم، بهاء سالم، عمار 2019 دور التحليل المالي في تقييم أسعار أسهم الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز دور النسب المالية في تقييم أسعار أسهم الشركات المساهمة الصناعية الأردنية الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، كما هدفت إلى بيان أي من هذه النسب له تأثير أكثر تأثيراً على هذه الأسعار. وقد قام الباحث بإجراء دراسة مسحية اختبارية لتحليل البيانات المنشورة لـ (73) شركة مساهمة صناعية أردنية صناعية أردنية. عدد الشركات المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة 2010-2017. استخدم الباحث أسلوب الانحدار المتعدد للتعرف على الارتباطات بين النسب المالية وأسعار الأسهم السوقية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير دال إحصائياً لنسبة التداول (CR)، ونسبة التداول السريع (QR)، وريح السهم الواحد (EPS)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، ونسبة الدين (DR)، وإجمالي دوران الأصول (TAT)، ونسبة السعر إلى الأرباح (PER) ومعدل دوران رأس المال العامل (WCT) على أسعار هذه الشركات. وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصى الباحث بضرورة إلمام جميع المستثمرين في بورصة عمان بالتحليل المالي، والاستفادة من خبرات ومعرفة المتخصصين في التحليل المالي من أجل ترشيد قراراتهم الاستثمارية واتخاذ القرارات الاستثمارية. (ammar, 2019, pp. 120-132).

ABDULSHAKOUR 2020 Impact of financial statements for financial decision _making

عبد الشكور 2020 أثر القوائم المالية على اتخاذ القرارات المالية.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التعرف على اثار التحليل القوائم المالية على القرارات المالية ودرجه الاستفادة منها والتعرف على ماهية القوائم المالية وما هي أهميتها بالنسبة للمؤسسات في إطار رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وعلى هذا الأساس اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي و التحليلي وتكون مجتمع الدراسة من مجموعه من متخذي القرارات المالية اعتمدت على الدراسة على المنهج العشوائي البسيط 70 من صانعي قرار المالية واعتمدت على الاستبانة وخرج الباحث بمجموعه من النتائج أهمها هناك موافقة من قبل المبحثن في جميع فقرات المحور الأول القوائم المالية في الشركة وذلك بنسبه 82.8% ، توفر المصدقية في القوائم المالية يؤدي ذلك إلى منح الثقة في الشركة من قبل المستثمرين وذلك ليمنحهم إمكانية تشخيص واتخاذ قرارات السليمة، يهدف القرار الى تحقيق التوازن بين العائد و المخاطر . (ABDULSHAKOUR, 2020)

المبحث الثالث : التعقيب

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم ما تم ذكره في دراسات السابقة التي تناول جزءا من متغيرات الدراسة و على ما ركزت عليه دراستنا

لاحظنا من خلال الدراسات السابقة إن اغلب الدراسات حاولت الوقوف على أهم طرق التحليل المالي للتنبؤ بوضعيه المالية للمؤسسة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات.

تهدف دراستنا للتعرف على دور التحليل المالي في ترشيد قرارات مؤسسه اقتصاديه

إن الاختلاف في دراستنا ومختلف الدراسات السابقة في حاولت الدراسات السابقة التعرف على أهم مفاهيم التحليل المالي وكذا الأدوات المستخدمة فيه بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بترشيد القرارات ومختلف أنواعها هو التركيز على دور التحليل المالي في الترشيح القرار ،أما الدراسات السابقة فركزت على أدوات التحليل المالي للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالية وتنبؤ بالفشل والاتخاذ القرارات اللازمة.

, خلاصة الفصل :

في هذا الفصل تم إلى عرض أهم الدراسات السابقة باللغة العربية والانجليزية و الفرنسية ذات الصلة بموضوع البحث ،ومن خلال هذا الفصل يتضح لنا إن التحليل المالي وسيله مهمة وذو مغزى تسعى المؤسسة من خلاله لتحقيق الكفاءة والتوصل إلى قرار مالي مناسب.



تمهيد:

بعد الانتهاء من الفصل الأول والتطرق إلى الجوانب النظرية المختلفة تتعلق بموضوع الدراسة، وبعد التعرف على الإطار النظري لدور تحليل المالي في ترشيد القرار القرارات في المؤسسة الاقتصادية، نحاول في هذا الفصل على اسقاط الدراسة على واقع عملي تم اختيار شركة توزيع الكهرباء والغاز كموضوع للدراسة، وتم ذلك من خلال تحليل ميزانيتها للفترة الممتدة (2013 2014 2015) وتحليلها باستخدام مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية ...

وعليه سنتطرق في هذا الفصل للإطار التطبيقي لموضوع الدراسة بتقسيمه الى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لشركة توزيع الكهرباء والغاز

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة لسونلغاز

المبحث الثالث: دور التحليل المالي في ترشيد قرارات المؤسسة

المبحث الأول: بطاقة تعريفية لشركة توزيع الكهرباء والغاز

تهدف خدمة توزيع الكهرباء والغاز إلى ضمان توفير الكهرباء والغاز بأفضل الظروف والاستمرارية والجودة والأمان واحترام القواعد التقنية والبيئية، يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، حيث تطرقنا في هذه المطالب إلى تقديم شركة سونلغاز للغرب و مديرية التوزيع لعين تموشنت و التنظيم العام لشركة SDO بعين تموشنت و التنظيم لمصلحة المحاسبية و المالية و مهام و أهداف مديرية التوزيع لولاية عين تموشنت .

المطلب الأول: تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت

الفرع الأول: تعريف

تعتبر هذه الشركة إحدى الفروع التابعة لمجمع سونلغاز، وهي شركة مساهمة برأس مال قدره 25 مليار دينار جزائري، حيث تتألف من مجموعة وظيفية وتشغيلية، تغطي 511 بلدية موزعة على 17 ولاية شمال و غرب البلاد ، حيث يمتد على مساحة 933362 كيلو متر مربع ، بعدد سكان 10044311. تتشكل من 113 وكالة تجارية :

▪ 63 مقاطعة كهرباء .

▪ 46 مقاطعة غاز .

▪ 19 مقاطعة لاستغلال الغاز .

مديرية التوزيع لعين تموشنت تنتمي الى شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب (SDO) و هي شركة مكونة بالأسهم حيث تبننت منذ شهر أبريل 2009 ميثاق بياني جديد لتمييز هويتها المتكونة من مجموعة من المديريات وظيفية .

تقع مديرية التوزيع لعين تموشنت على طريق بلدية شعبة اللحم ، و بها 315 عامل من كل الفئات الاجتماعية المهنية ، تشرف على التسيير التقني و التجاري لشبكتي الكهرباء و الغاز عبر كامل بلديات الولاية .

كما تغطي 08 دوائر وهي (عين تموشنت ، المالح ، ولهاصة ، عين الكيحل ، حمام بوحجر ، عين الأربعاء ، العامرية ، بني صاف) . كما أنها تضمن الاستمرارية و جودة عالية للخدمة في مجال توزيع الكهرباء و الغاز متميزة بمساواة في المعاملة لكل الزبائن على مستوى الولاية .

الفرع الثاني: مهام مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت

▪ الأمن والوقاية النوعية.

▪ الصيانة والتطوير لضمان شبكة توزيع الكهرباء والغاز.

▪ توزيع أعمال الكهرباء والغاز.

▪ إصلاح وصيانة مولدات الكهرباء.

▪ استغلال الكهرباء والغاز.

- مواكبة التكنولوجيا الجديدة واستغلال الشبكة.
- تقديم التمويلات اللازمة لتنفيذ المشاريع.
- المشاركة في تحديد المعايير التي تنطبق على العتاد والتجهيزات.
- تصميم تطورات لكل منشأ والتجهيزات والهياكل الأساسية اللازمة لأداء مهامها.

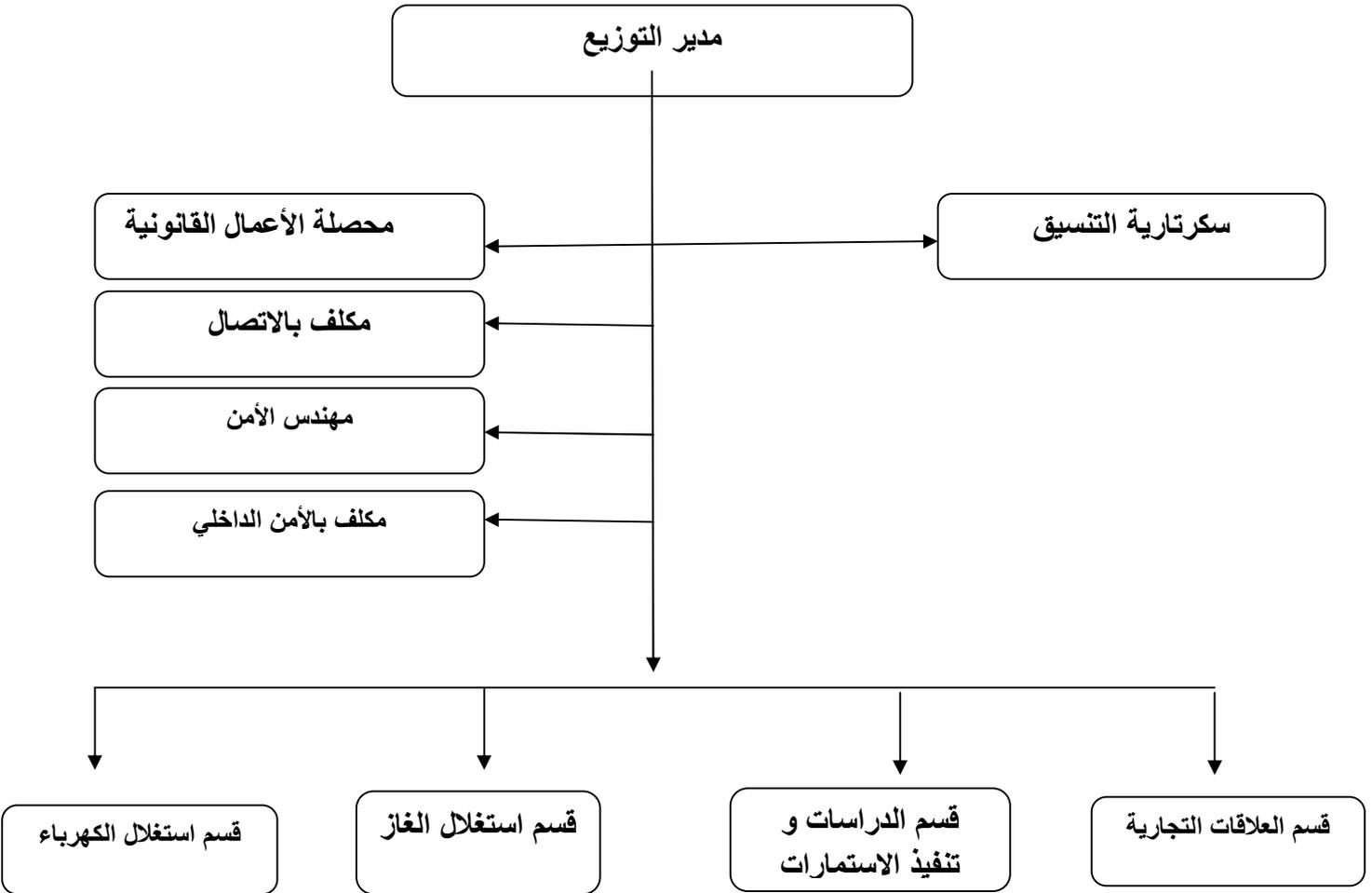
الفرع الثالث: أهداف مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت

- تحسين وترقية جودة الخدمات المقدمة.
- تنفيذ معايير الجودة في مجالات إدارة الأعمال والإدارة.
- العمل على تقليل التكاليف وتحقيق الكفاءة المالية.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.
- المساهمة في تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة، والتي تشمل برامج هامة في مجال الإدارة الريفية وتوزيع الغاز، والتي ساهمت في زيادة نسبة التغطية.
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز لتمكين انضمام عملاء جدد.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة

يعرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفقا لشكل التالي :

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع لولاية عين تموشنت



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث: تحليل الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت

ان مديرية التوزيع لولاية عين تموشنت متفرعة من شجرة مكونة من :

1. **المدير العام:** و هو الذي يتحكم في أقسام المديرية و المواظبة و اتخاذ القرارات الخاصة بالأقسام سواء كانت قرارات في مصالحها أو قرارات ضدها في حالة سوء التسيير أو المشاكل التي تنجم عنها ، كما أن مهمته الرئيسية في التسيير العام للمؤسسة .

2. **السكرتارية التنسيق (الأمانة):** و هي بمثابة القلب النابض للمؤسسة اذ أنها همزة وصل بين المدير و كل أقسام المؤسسة و كذا المستثمرين ، فهي بمثابة العلبة السوداء للشركة .
3. **قسم العلاقات التجارية :** و هو القسم المكلف شؤون الزبائن و توصيلهم بالكهرباء و الغاز وفق طلبات الزبائن و المؤسسات الأخرى ، كما أنها تظم ستة وكالات تجارية تابعة لمديرة و هي حمام بوحجر ، بين صاف ، العامرية ، عين الكيحل ، وكالة عين تموشنت شمال ، وكالة عين تموشنت جنوب .
4. **قسم استغلال الغاز :** و هو القسم المخصص للقيام بكل الأشغال و استثمارات الخاصة بالغاز فقط كما تعمل على صيانة صمامات الغاز و قياس التوترات لقنوات الفلاذية .
5. **قسم استغلال الكهرباء:** و هو القسم المكلف بتوزيع الكهرباء و العمل على توسيع الشبكة الكهربائية و توصيلها الى أبعد الحلول ، و قسم الدراسات و تنفيذ الاستثمارات في مجال الكهرباء و الغاز و هو القسم المخصص لدراسة مختلف الاستثمارات في مجال الكهرباء و الغاز و هو القسم المخصص لدراسة مختلف الاستثمارات في مجال الكهرباء و الغاز و القيام بعروض استثمارية للمقاولين ، بغرض توسيع الشبكة و ايصالها الى كل الزبائن .
6. **قسم المالية و المحاسبة :** يعتبر هذا القسم من أهم أقسام المديرية حيث يحتوي على عدة مصالح و تتمثل مهامه في التسيير المالي للشركة و السهر على تسديد ديون الشركة مقابل تحقيق أرباح لها بالإضافة الى متابعة المداخيل الشهرية للبنك و حساب البريد و مراقبة كل العمليات الجرد الفصلية و السنوية و تحضير الميزانية في شهر جوان و مراقبة و تحليل الصندوق ، مراقبة أجور العمال مراقبة كل العمليات التي تجري في دفتر اليومية و الميزانية .
7. **قسم الموارد البشرية :** يقوم هذا القسم بالسهر على اعداد استغلال الأجر و كل العناصر المتغيرة ومعالجة الشكاوي ، القيام بمخططات التكوين في كل سنة و كذلك التنسيق و مراقبة مختلف النشاطات الادارية و تسيير المستخدمين مثل : التوظيف، التوجيه ،التكوين ،النقل و المشاركة في تطبيق مختلف مخططات الموارد البشرية ، تحليل و تقييم حاجات العامل في تكوين.
8. **مهندس الأمن :** يقوم بمتابعة حوادث العمل المهنية و الأشخاص المدنيين ، ووضع لوحات المعلومات و التقارير للمديرية ، لنشر الملصقات للحوادث النموذجية و ممارسة و ضمان أمانة اللجنة وقاية و الأمن الوحدة و متابعة التوجيهات .
9. **مصلحة الأمن الداخلي :** مساعدة المدير في تنسيق القرارات و الاجراءات المناسبة للأمن الداخلي و السهر على مطابقة مخططات الأمن الداخلي لكل البنية التحتية للمديرية و التحقق من وجود الوسائل التقنية للحماية و مراقبة أعوان الأمن الداخلي .

10. مصلحة الاتصالات : تقوم هذه المصلحة بتمثيل المديرية العامة على المستوى المحلي و ذلك من خلال تنظيم حملات اعلامية و تحسيسية حول المواضيع التي تخص نشاطات المؤسسة ، و تحسين الزبائن حول مخاطر الاستعمال الكهربائي و الغاز .

تحسين صورة المؤسسة على مستوى الاعلام (الصحافة و الاذاعة) من خلال الرد على المقالات المسيئة للمؤسسة و حضور بعد الحصص الاذاعية و المشاركة في اصدار المجلة الخاصة بالمؤسسة .

11. مصلحة الأعمال القانونية : تقوم هذه المصلحة بالنظر في المنازعات القانونية التي تكون المديرية طرفا فيها .

12. فرع الوسائل العامة : هو فرع يتكفل بكراء المحلات لاستعمالها كوكالات تجارية.

▪ توفير النقل للعمال .

▪ التعامل مع موردي الشركة .

▪ يتكفل بشراء الأجهزة و المعدات .

13. قسم تسيير أنظمة الاعلام الآلي : يعتبر هذا القسم من أهم الأقسام المديرية فهو :

▪ يقوم بنقل المعلومات فيما بين الأقسام .

▪ يقوم بإدخال اضافات فيما يخص شبكة الاعلام الآلي و المعلوماتية ، اصلاح أجهزه الكمبيوتر ، التكفل بكل الوسائل الاعلام الآلي .

▪ طباعة القوائم المالية .

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية لمؤسسة لسونلغاز

استنادا على المعلومات التي تحصلنا عليها من المصلحة المحاسبية لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت تم اعداد الميزانيات للسنوات (2013/2014/2015) بهدف الوصول الى دور التحليل المالي في ترشيد القرار .

المطلب الأول : الميزانية المالية

الفرع الأول : ميزانية الأصول خلال السنوات (2013 / 2014 / 2015)

الجدول رقم (03) :ميزانية المالية جانب الأصول

المبلغ الصافي 2015	المبلغ الصافي 2014	المبلغ الصافي 2013	الأصول
			<u>الأصول الغير الجارية</u>
4752827044.49	4048575614.7	3590333802.48	التشبيات العينية
3661800845.91	3039436232.01	2169013178.91	التشبيات الجاري انجازها
8414627647.40	7092283646.71	5759346981.39	Σ مجموع الأصول الغير الجارية
			<u>المخزونات و منتوجات قيد التنفيذ</u>
7805772.80	7547022.80	7547022.80	مخزونات قيد الصنع
			<u>حسابات الغير</u>
691136039.43	619742337.94	861494132.93	الزبائن
19197774.77	48055202.47	79926954.47	مدينون الآخرون
26877111.68	42092.01	88819026.56	ضرائب
			<u>أصول مالية جارية</u>
94698858.99	98701062.22	148855698.14	خزينة الأصول
		1349138.23	حساب مؤقت
839715557.67	77408771.44	1187991973.13	Σ مجموع الأصول الجارية
9254343205.07	7866371364.15	6947338954.52	Σ مجموع الأصول

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة (الملحقة 1 ، 2 ، 3)

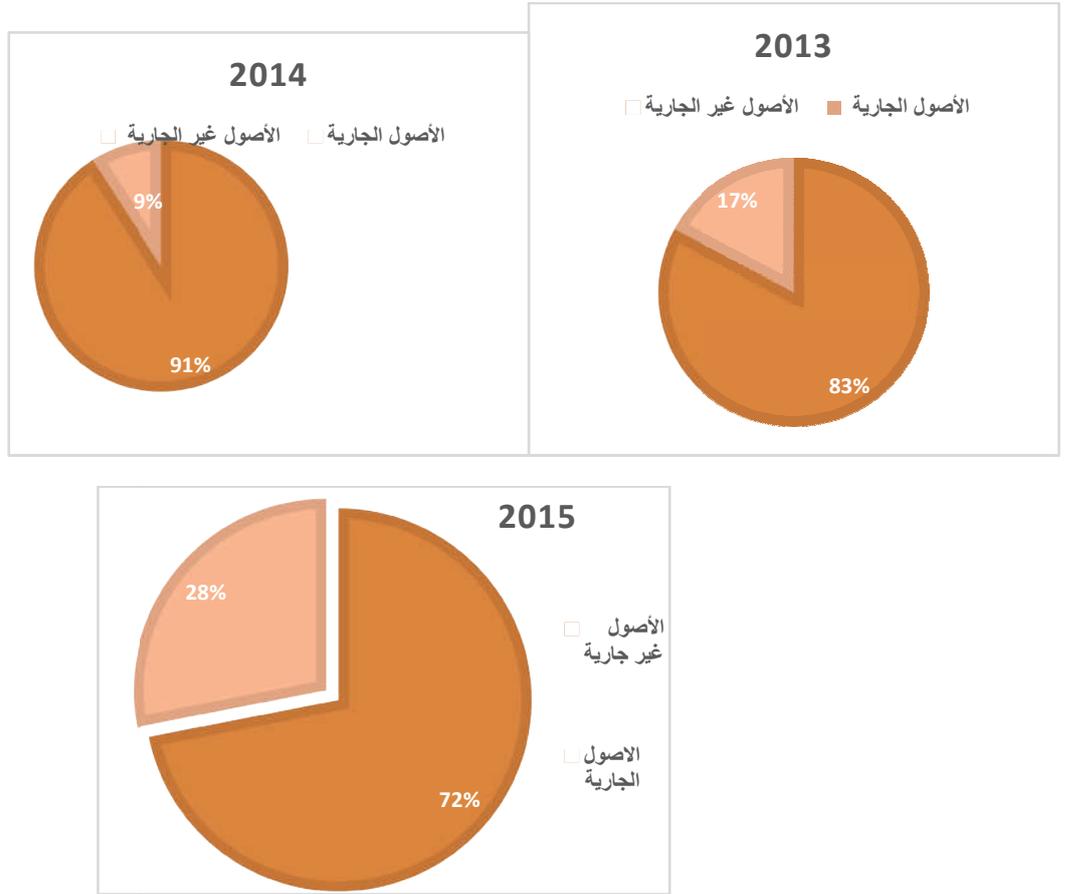
الفرع الثاني : ميزانية الخصوم لسنوات: 2015 / 2014/ 2013

الجدول رقم (04) : ميزانية الخصوم

المبلغ الصافي 2015	المبلغ الصافي 2014	المبلغ الصافي 2013	الخصوم
86587180.16	86587180.16	86587180.16	رؤوس الأموال الخاصة :
	8134144.90	253092114.15	فارق التقييم
5602118400.94	4529027252.52	2936432613.37	رأس مال الشركة
			رأس المال المكتتب الغير مطلوب
5688705581.10	4607480287.78	3276111907.68	مجموع رؤوس الاموال الخاصة
			الخصوم الغير الجارية :
99569243.40	95077381.34		الاقتراضات و الديون المالية
1894385926.30	1750024062.53	1530183199.79	المنتوج المسجل مسبقا
1993955169.70	1845101443.87	1530183199.79	مجموع الخصوم الغير الجارية
			الخصوم الجارية :
755584110.54	781338129.20	1113543214.91	موردون و الحسابات المرتبطة بهم
17707921.76	11663292.82	3099356.59	الضرائب
798390421.76	620788210.48	987838643.04	ديون أخرى
-----	-----	36562632.51	حساب مؤقت
-----	-----	-----	
1571682454.27	1413789632.50	2141043847.05	مجموع الخصوم الجارية
9254349205.07	7866371364.15	6947338954.52	مجموع الخصوم

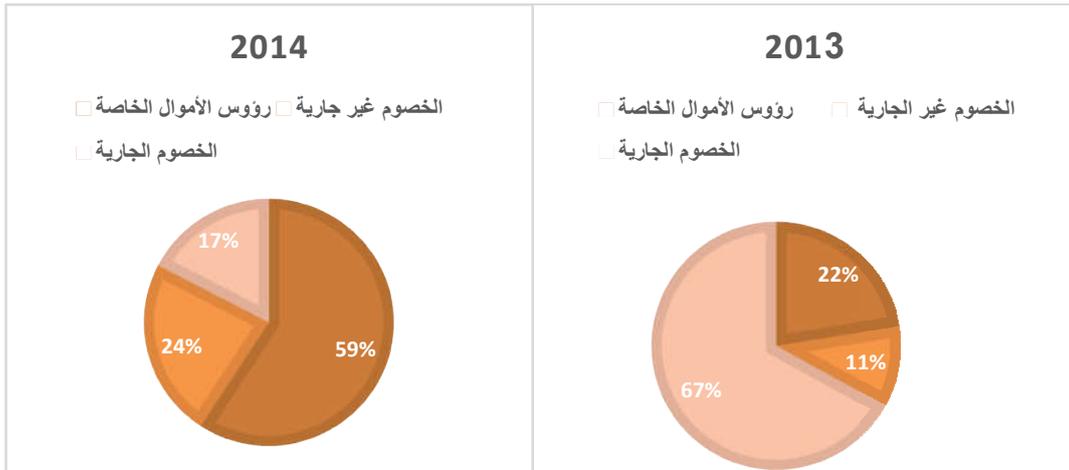
المصدر : من اعداد الطالبتين اعتمادا على وثائق المؤسسة (الملحق 1 ، 2 ، 3)

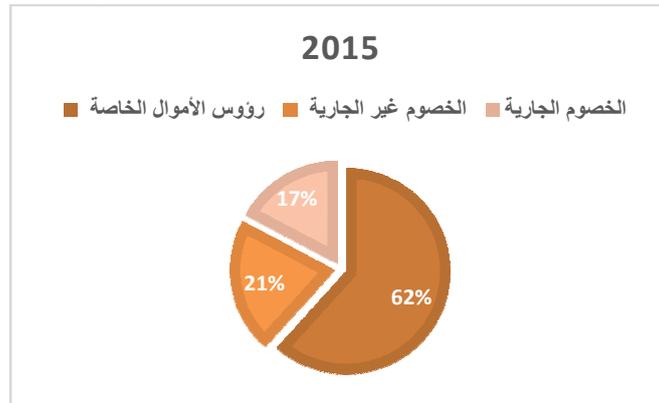
الشكل رقم (02) : توزيع مختلف نسب الأصول للميزانية المالية



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لجانب الأصول

الشكل رقم (03) : توزيع مختلف نسب الخصوم للميزانية المالية





المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية لجانب الخصوم

وعليه نلاحظ :

- الأصول الغير الجارية : نلاحظ هناك زيادة في الأصول الغير الجارية خلال ثلاث سنوات (2013 2014 2015) وهذه الزيادة قد شملت كل من المباني ومختلف التثبيتات والتثبيات العينية الأخرى .
- الأصول الجارية : نلاحظ هناك زيادة في الأصول الجارية في سنة 2013 أما بالنسبة للسنتين التاليتين 2014 2015 هناك انخفاض في الأصول الجارية وذلك راجع الى انخفاض في بعض العناصر فيها كالزبائن والمدينون الآخرون .
- الأموال الخاصة (رؤوس الأموال) : عرفت تزايد خلال السنوات الثلاث (2013 2014 2015)
- الخصوم الغير الجارية : نلاحظ أن هناك زيادة في الخصوم الغير الجارية خلال الثلاث السنوات (2013 2014 2015)، وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل في التمويل .
- الخصوم الجارية : نلاحظ هناك زيادة في الخصوم الجارية لسنة 2013 أما بالنسبة للسنة 2015 فهناك انخفاض في الخصوم الجارية وذلك راجع الى انخفاض في بعض العناصر منها الموردون والحسابات الملحقه والديون الأخرى .

المطلب الثاني : الميزانية الوظيفية

نقوم بإعداد الميزانية الوظيفية من أجل تحليلها (بواسطة مؤشرات المالية ، بواسطة النسب المالية)

الفرع الأول : جانب الأصول لسنوات

الجدول رقم (05): جانب الأصول لسنوات 2013 2014 2015

2015	2014	2013	الأصول
12546220680.22	10895478357.19	9298674622.58	الاستخدامات الثابتة <i>ES</i>
12179419834.31	7856042125.18	61755300744.77	التشبيات العينية
366800845.91	3039436232.01	2169013178.91	التشبيات الجاري انجازها
878341740.89	786013532.36	1209608943.03	أصول متداولة <i>AC</i>
735739640.1	639213122.85	893126673.87	أصول متداولة للاستغلال <i>ACE</i>
49227996.05	49358171.33	168785043.12	أصول متداولة خارج الاستغلال <i>ACHE</i>
93374104.74	97442238.18	147697226.04	خزينة الأصول <i>TA</i>
13424562421.11	11681491889.55	10508283565.61	Σ مجموع الأصول

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني : جانب الخصوم

الجدول رقم(06) : جانب الخصوم لسنوات 2013 2014 2015

2015	2014	2013	البيان
9958494040.54	8517678194.52	6837056518.77	الموارد الثابتة <i>RS</i>
/	-8134144.90	253092114.15	رأس مال الشركة
86587180.16	86587180.16	86587180.16	فارق التقييم
5602118400.94	4529027252.52	2936432613.37	حساب الارتباط
4170219216.04	3815120525.40	3560944611.09	مجموع الامتلاكات
99569243.40	95077381.34	00	الديون المالية
3466068380.57	3163813695.03	3671227046.84	خصوم متداولة <i>PC</i>
2667677958.81	2543025484.55	2646825771.29	خصوم متداولة للاستغلال <i>PCE</i>
1894385926.30	11750024062.53	1530183199.79	منتجات معاينة مسبقا
755584110.54	781338129.20	113543214.91	موردون و حسابات ملحقة
17707921.97	11663292.82	3099356.59	ضرائب
798390421.76	620788210.48	1024401275.55	خصوم متداولة خارج الاستغلال <i>PCHE</i>

00	00	00	حزينة الخصوم TP
13424562421.11	11681491889.55	10508283565.61	مجموع الخصوم

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثالث : الميزانية المالية المختصرة لسنوات

الجدول رقم(07): الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2015 2014 2013)

2015		2014		2013		الأصول
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
90 %	8414627647.40	91%	7092283646.71	82 %	5759346981.39	الأصول غير الجارية
10%	839715557.67 7805772.80 737210925.88 94698858.99	9 %	774087717.44 7547022.80 667839632.42 98701062.22	18 %	1187991973.13 7547022.80 1030240113.96 150204836.37	الأصول الجارية قيم اسغلال قيم قابلة لتحقيق قيم جاهزة
100 %	9254343205.07	100 %	7866371364.15	100%	6947991973.13	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المؤسسة

2015		2014		2013		الخصوم
%	المبالغ	%	المبالغ	%	المبالغ	
%61	5688705581.10	58%	4607480287.78	%47	3276111907.68	رؤوس الأموال الخاصة
%21	1993955169.70	%24	1845101443.87	%22	1530183199.79	الخصوم غير الجارية
%18	1571682454.27	%18	1413789632.50	%31	2141043847.05	الخصوم الجارية
100 %	9254343205.07	100 %	7866371364.15	100%	6947338954.52	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية

المبحث الثالث : دور التحليل المالي في ترشيد قرار المؤسسة

بعدما تطرقنا في الفصل الأول على الجانب النظري لتحليل المالي و الدور الذي يلعبه في ترشيد القرار، فإننا في هذا المبحث سنتطرق في الجانب التطبيقي الى دور التحليل المالي في قرار المؤسسة .

المطلب الأول: تحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

الفرع الأول: التحليل بواسطة رأس المال العامل (FR) (Fonds de roulement)

هو أداة من أدوات التحليل المالي و هو ذلك الهامش أو الفائض الذي يزيد عن الأصول الثابتة . يمكن حساب هذا المؤشر بطريقتين من أعلى الميزانية و من أسفل الميزانية على النحو التالي :

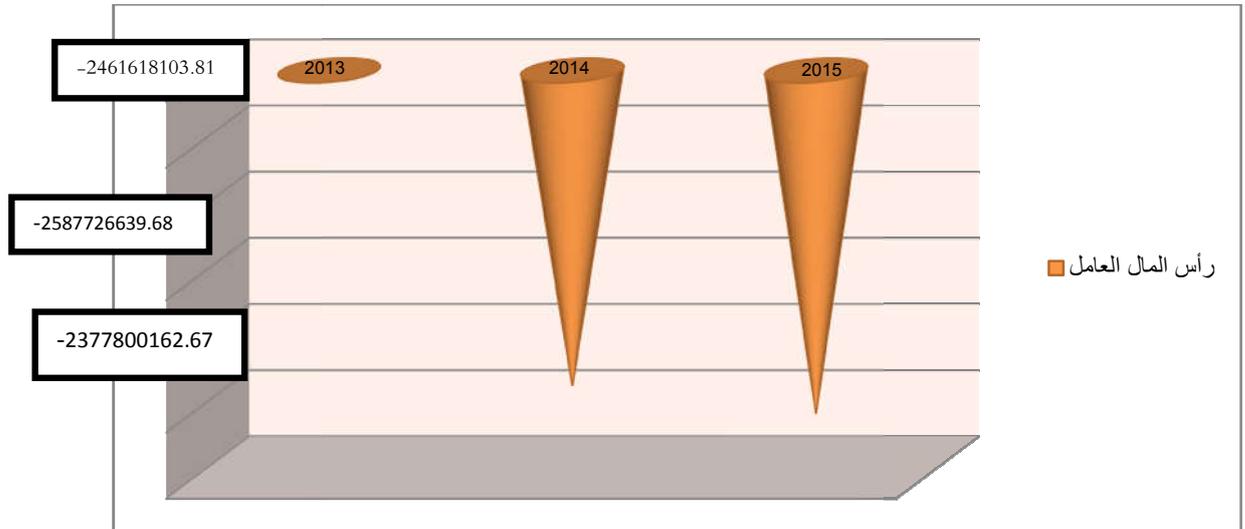
▪ طريقة الاولى: من أعلى الميزانية

الجدول رقم (08): التحليل بواسطة رأس المال العامل FR

البيان	2013	2014	2015
موارد ثابتة	6837056518.77	8517678194.52	2587726639.68
استخدامات ثابتة	9298674622.58	10895478357.19	12546220680.22
رأس المال العامل = الأصول الدائمة - الاستخدامات الثابتة			
رأس المال العامل	-2461618103.81	-2377800162.67	-2587726639.68

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المالية للمؤسسة

الشكل رقم (04) : رسم بياني لرأس المال العامل (من أعلى الميزانية)



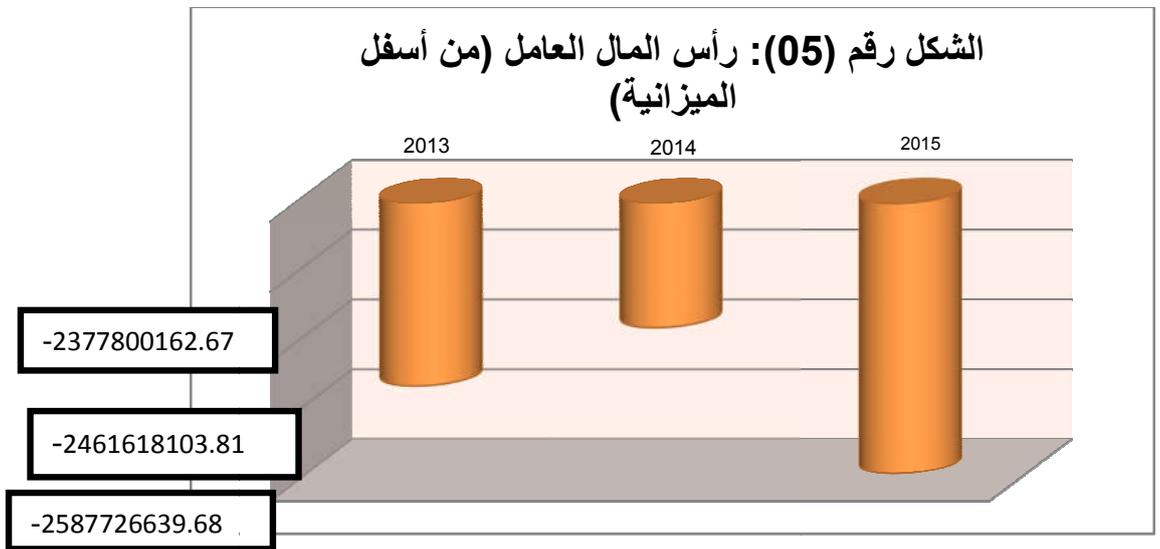
المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على رأس المال العامل من أعلى الميزانية

▪ الطريقة الثانية: من أسفل الميزانية

الجدول رقم (09): التحليل بواسطة رأس المال العامل FR

2015	2014	2013	البيان
878341740.89	786013532.36	1209608943.03	أصول متداولة
3466068380.57	3163813695.03	3671227046.84	خصوم متداولة
رأس المال العامل = الأصول الدائمة - الاستخدامات الثابتة			
-2587726639.68	-2377800162.67	-2461618103.81	رأس المال العامل

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير المالية للمؤسسة



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على رأس المال العامل من أسفل الميزانية

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول و المنحنى البياني أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل سالب $FR > 0$ ، و هذا يعني الموارد الثابتة أقل من الاستخدامات الثابتة بحيث أنها غير قادرة على تمويلها ، فهي لا تحقق هامش أمان . و هذا ما يفسر :وضع مؤسسة سونلغاز حرج لأن ذلك يعني جزء من الاستخدامات الثابتة ممول بخصوم متداولة (قصيرة الأجل) وعليه المؤسسة تواجه خطر مالي .

الفرع الثاني: رأس المال العامل الخاص

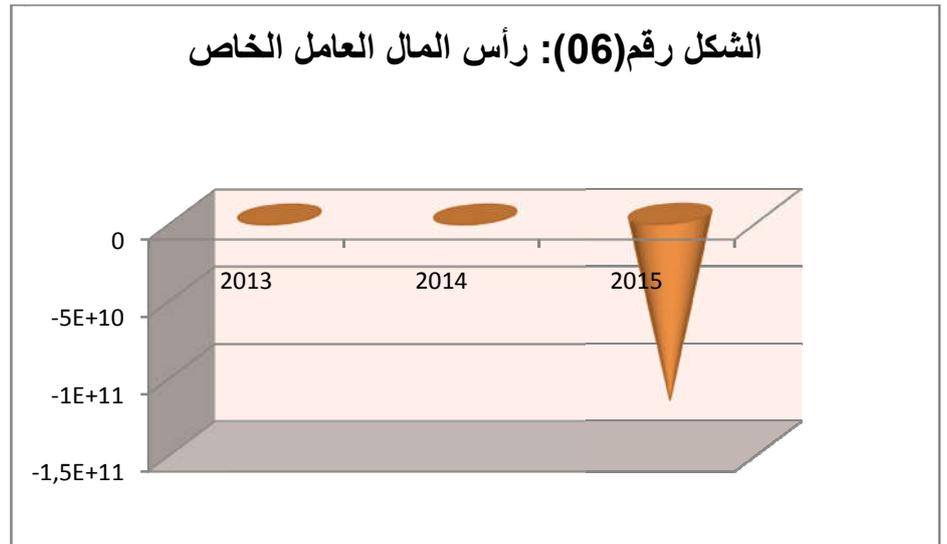
هو المقدار من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة:

جدول رقم (10): رأس المال العامل الخاص

2015	2014	2013	البيان
5688705581.1 (125462020680.22)	4607480287.78 (10895478357.19)	3276111907.68 (9298674622.58)	أموال خاصة (أصول ثابتة)
رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة- أصول الثابتة			
-119773315099.12	-6287998069.41	- 6022562714.9	رأس المال العامل الخاص

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

نلاحظ أن رأس المال عامل الخاص سالب خلال الفترة المدروسة (2013 2015) حيث أن المؤسسة هنا غير قادرة أن تقوم بتمويل استخداماتها الثابتة باستخدام الأموال الخاصة وهذا الوضع يجعلها تلجأ لمصادر التمويل الخارجية.



المصدر: من اعداد الطالبتين

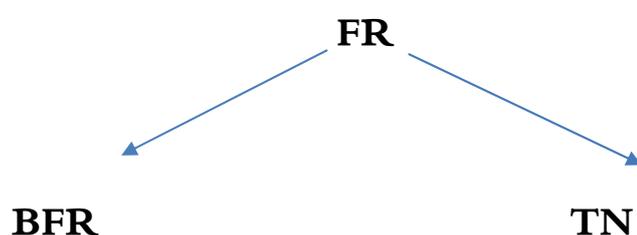
الفرع الثالث: رأس المال العامل الاجمالي

الجدول رقم(11): رأس المال العامل الاجمالي

البيان	2013	2014	2015
مجموع الأصول المتداولة	1209608963.03	786013532.36	878341740.89
رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة	1209608963.03	786013532.36	878341740.89

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق

هيكل رأس المال العامل :



الفرع الرابع: تحليل بواسطة احتياج رأس المال العامل BFR

وهو مقدار الأموال اللازمة لتغطية احتياجات المالية لدورة الاستغلال خارج الخزينة عن طريق الخصوم المتداولة خارج الخزينة ،و يحسب كالتالي :

$$BFR = \text{استخدامات الاستغلال} = \text{موارد الاستغلال}$$

الجدول رقم (12): تحليل بواسطة احتياج رأس المال العامل للاستغلال

البيان	2013	2014	2015
استخدامات للاستغلال	893126673.87	639213122.85	735739640.1
موارد للاستغلال	2646825771.29	2543025484.55	2667677958.81
احتياج رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال	-1753699097.42	-1903812361.7	-1931938318.71

الجدول رقم (13) : تحليل بواسطة احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال

البيان	2013	2014	2015
استخدامات خارج الاستغلال	168785043.12	49358171.33	49227996.05
موارد خارج الاستغلال	1024401275.55	620788210.48	798390421.76
احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال	-855616232.43	-571430039.15	-749162425.71

الجدول رقم (14) : تحليل بواسطة احتياج رأس المال العامل

2015	2014	2013	البيان
-1931938318.71	-1903812361.7	-1753699097.42	احتياج رأس المال العامل الاستغلال
-749162425.71	-571430039.15	-855616232.43	احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال
احتياج رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل الاستغلال - احتياج رأس المال خارج الاستغلال			
-2681100744.42	-2475242400.85	-26093153209.85	احتياج رأس المال العامل

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيم احتياج رأس المال العامل خلال سنوات فترة الدراسة (2013 2014 2015) سالبة و هذا يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها كما تشير نتائج سالبة في حساب احتياج رأس المال العامل الى أنه لا يمكن تغطية التزامات المتداولة من الأصول الحالية ، و هو ما يعد مؤشرا على عدم كفاية السيولة و سوء الوضع المالي على المدى القصير و احتمالية مواجهة صعوبات كبيرة في سداد ديونها عند الاستحقاق .

الفرع الثالث: الخزينة TN

هي مجموعة الأموال التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا ، و تحسب بطريقتين :

جدول رقم (15) : الخزينة الطريقة الأولى

الطريقة الأولى

2015	2014	2013	البيان
-2587726639.68	-2475242400.85	-2461618103.81	رأس المال العامل الوظيفي
-2681100744.42	-2377800162.67	-2609315329.85	احتياج رأس المال العامل الوظيفي
الخزينة = رأس المال العامل الوظيفي - احتياج رأس المال العامل الوظيفي			
93374104.74	97442238.18	147697226.04	الخزينة

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

جدول رقم (16) : الخزينة الطريقة الثانية

الطريقة الثانية :

2015	2014	2013	البيان
9337410474	97442238.18	147697226.04	خزينة الأصول
0	0	0	خزينة الخصوم
الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم			

93374104.74	97442238.18	147697226.04	الخزينة
-------------	-------------	--------------	---------

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية

من خلال الجدول يتضح لنا أن الخزينة الموجبة (+) خلال الثلاث السنوات و من جهة أخرى رأس المال العامل FR أكبر من احتياج رأس المال العامل ، و هذا يعني أن للمؤسسة فائض في السيولة .

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة(الفرصة الضائعة) و هذا ما يفسر : $0 > TN \iff BFR > FR$

المطلب الثالث : تحليل بواسطة النسب المالية

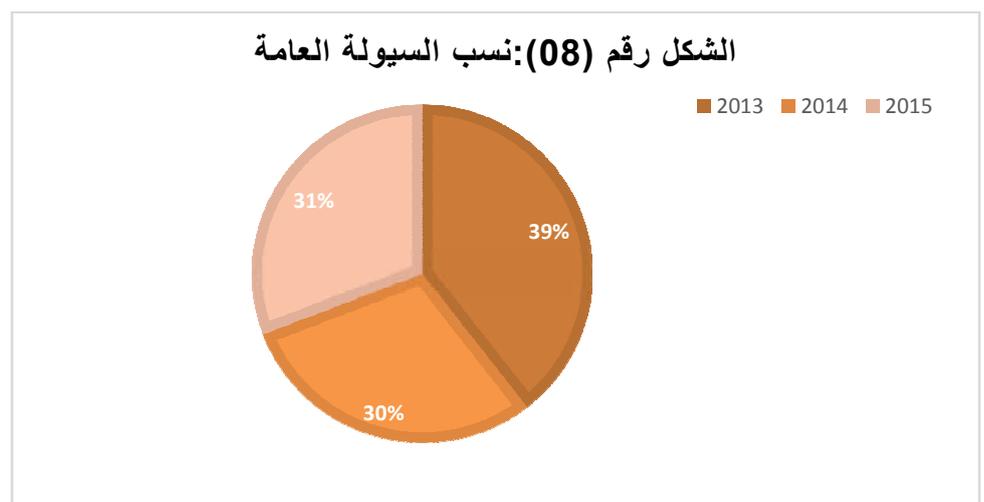
الفرع الأول : حساب نسب السيولة

أولاً.نسبة السيولة العامة :

الجدول رقم (17) : حساب نسبة السيولة العامة

2015	2014	2013	البيان
878341740.89	786013532.36	1209608943.03	الأصول المتداولة
3466068380.57	3163813695.03	3671227046.84	الخصوم المتداولة
نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة \ الخصوم المتداولة			
0.25	0.24	0.32	نسبة السيولة العامة

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث 2015/2014/2013 ، نجد أن نسبه 0.3 في سنه 2013 ، ثم انخفضت الى 0.2 سنة 2014 و 2015 ، وهذا يعني أن نسب السيولة العامة يجب أن تكون اقل من (1.1) وهذا يعني أنه مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة ، حيث تدل على أن المؤسسة تعاني من مشاكل السداد التزاماتها وأن الأصول المتداولة تغطي الخصوم المتداولة في ثلاث سنوات .

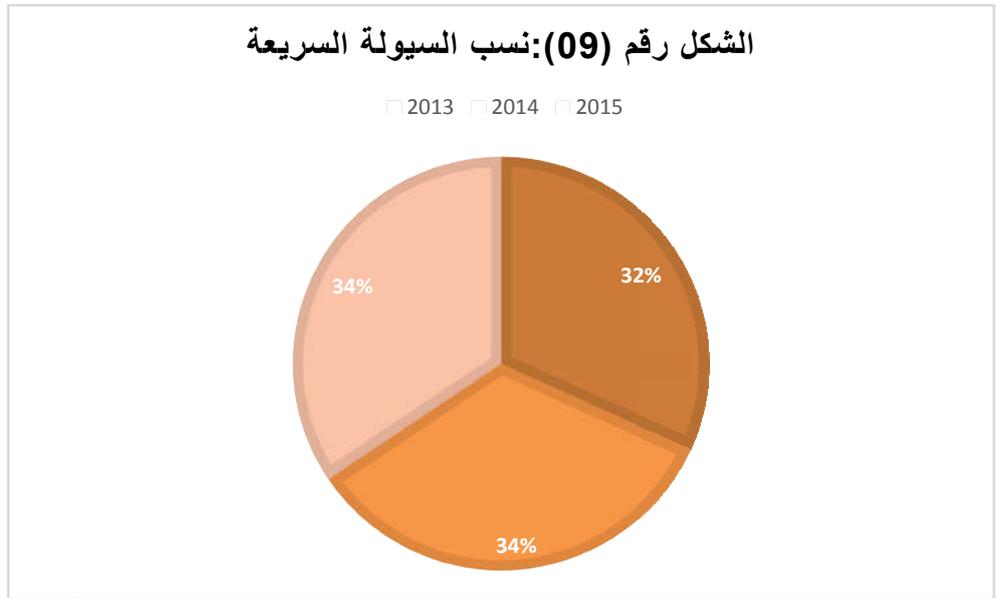
ثانيا. نسبة السيولة السريعة

الجدول رقم (18) :حساب نسبة السيولة السريعة

2015	2014	2013	البيان
823307972.04	729108338.23	1031927738.88	(القيم الجاهزة +القيم الغير جاهزة)
1571682454.27	1413789632.50	2141043847.05	ديون قصيرة الأجل
نسبة السيولة السريعة = (القيم الجاهزة +القيم الغير جاهزة) \ ديون قصيرة الأجل			
0.52	0.51	0.48	نسبة السيولة السريعة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم (09):نسب السيولة السريعة



المصدر : من اعداد الطالبتين

نلاحظ أن نسب السيولة السريعة متقاربة خلال السنوات (2013 2014 2015) ، و بما أن كل النسب المتحصل عليها أقل من 1 ، فهي نسب غير مطمئنة لأنها ليست في صالح المؤسسة .

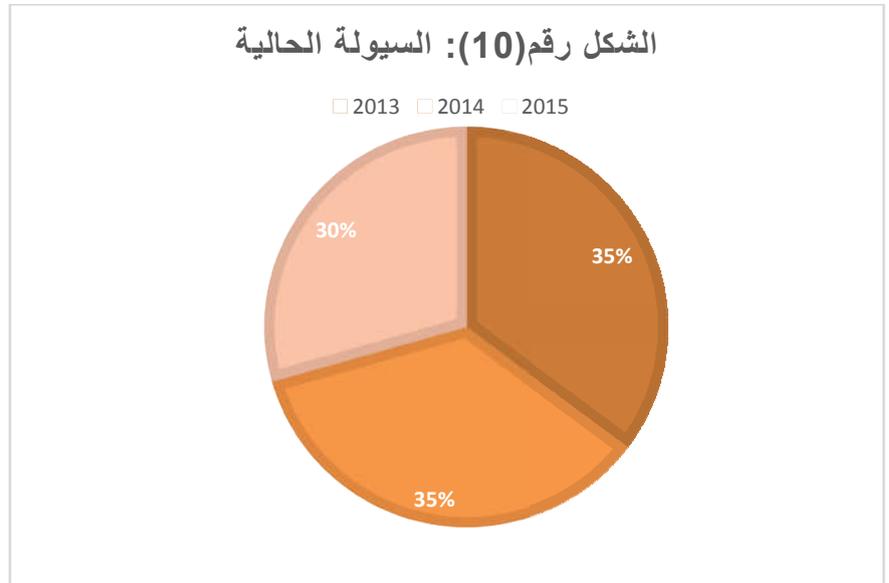
ثالثا. السيولة الحالية

الجدول رقم (19) : حساب نسبة السيولة الحالية

البيان	2013	2014	2015
المتاحات	147697226.04	97442238.18	93374104.74
الديون قصيرة الأجل	2141043847.05	1413789632.50	1571682454.27
نسبة السيولة الحالية = المتاحات \ الديون قصيرة الأجل			
نسبة السيولة الحالية	0.06	0.06	0.05

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الشكل رقم(10): السيولة الحالية



المصدر : من اعداد الطالبتين

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب السيولة الحالية للمؤسسة سونلغاز في سنة 2013 و 2014 قدرت النسبة ب 0.06 بينما في سنة 2015 انخفضت النسبة ، و عليه النسب ضئيلة جدا مقارنة مع النسبة المقبولة تتراوح بين (0.75 الى 1) ، يشير أن المؤسسة تواجه صعوبة .

الفرع الرابع : نسبة قابلية التسديد

الجدول رقم (20) : حساب نسبة قابلية التسديد

2015	2014	2013	البيان
3565637623.97	3258891076.37	3671227046.84	(الخصوم غير جارية + الخصوم الجارية)
9254343205.07	7866371364.15	6947338954.52	مجموع الخصوم
نسبة قابلية التسديد = (الخصوم غير جارية + الخصوم جارية) / مجموع الخصوم			
0.38	0.41	0.52	نسبة قابلية التسديد

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية

نلاحظ أن النسبة في سنة 2013 كانت مرتفعة نوعا ما , و هذا يطرح على المؤسسة مشكل اتجاه دائنها , اما بالنسبة لسنة 2014 و 2015 (النسبة كانت (0.41 و 0.38) على التوالي منخفضة نوعا ما يعني هناك ضمان أكثر لديون الغير تستطيع المؤسسة طلب ديون أخرى .

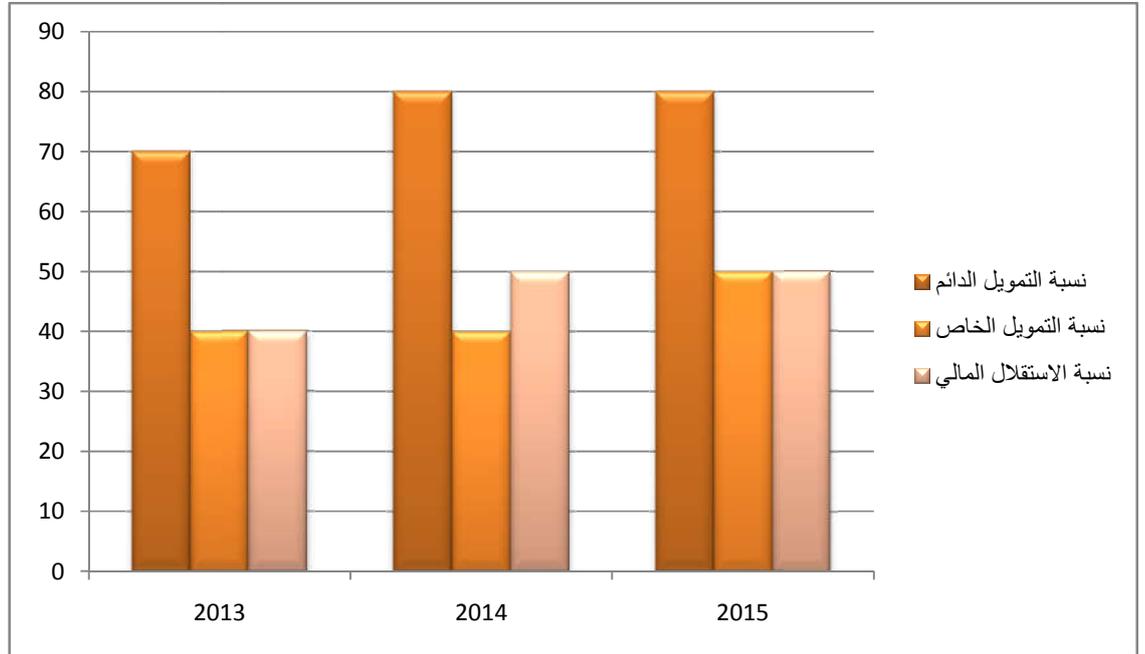
الفرع الثاني : نسب التوازن الهيكلي التمويلي

الجدول رقم (21) : حساب نسب التوازن الهيكلي التمويلي

2015	2014	2013	البيان
9958494040.54	8517678194.52	6837056518.77	الأموال الدائمة
12546220680.22	10895478357.19	9298674622.58	الاستخدامات الثابتة
0.79	0.78	0.73	نسبة التمويل الدائم
5688705581.1	4607480287.78	3276111907.58	الأموال الخاصة
12546220680.22	10895478357.19	9298674622.58	الاستخدامات الثابتة
0.45	0.42	0.35	نسبة التمويل الخاص
5688705581.1	4607480287.78	3276111907.58	الأموال الخاصة
9958494040.54	8517678194.52	6837056518.77	الأموال الدائمة
0.57	0.54	0.47	نسبة الاستقلال المالي

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

شكل رقم (22) : رسم بياني نسب التوازن الهيكلي التمويلي



المصدر : من اعداد الطالبتين

من خلال نتائج المتحصل عليها خلال سنوات فترة الدراسة يمكن ملاحظة ما يلي :

- بالنسبة للتمويل الدائم : نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم لسنة 2013 قدرت ب 0.73، أما في سنة 2014 و 2015 ارتفعت الى 0.78 و 0.79 وعليه نلاحظ أن نسب خلال السنوات الثلاثة أصغر من الواحد (1) ، وهذا يدل على أن الأموال الدائمة غير قادرة على تغطية الاستخدامات الثابتة وهذا ما يفسر $FR < 0$.
- للتمويل الخاص: وهذا المؤشر مكمل للأول نلاحظ أن النسبة في سنة 2013 و 2014 قدرت ب 0.35 و 0.42 ثم ارتفعت في سنة 2015 الى 0.45 وعليه نلاحظ أن نسب خلال السنوات ثلاث أصغر من الواحد (1) وهذا يدل على أن المؤسسة لا تستطيع تغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة اذا تلجأ الى القروض طويلة الأجل .
- لاستقلال المالي : نلاحظ أن النسبة في 2013 قدرت ب 0.47 لترتفع في سنة 2014 و 2015 الى 0.54 و 0.57 نلاحظ أن النسبة خلال السنوات الثلاث أقل من الواحد (1) ، وهذا يدل على أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية .

الفرع الثالث: نسب المردودية

أولاً. نسبة المردودية الاقتصادية:

الجدول رقم (23) : حساب نسبة المردودية الاقتصادية

2015	2014	2013	البيان
-1347365216.74	-1173679042.21	-634715713.22	الفائض الاجمالي
1342562421.11	11681491889.55	10508283565.61	مجموع الأصول
نسبة المردودية الاقتصادية = الفائض الاجمالي \ مجموع الأصول			
-1.003	-0.001	-0.060	نسبة المردودية الاقتصادية

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانياً. نسبة المردودية المالية

الجدول رقم (24) : حساب نسبة المردودية المالية

2015	2014	2013	البيان
1347365216.74	-1173679042.21	-634715713.22	النتيجة الصافية
5688705581.10	4607480287.78	3276111907.68	الأموال الخاصة
نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية \ الأموال الخاصة			
-0.23	- 0.3	-0.19	نسبة المردودية المالية

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

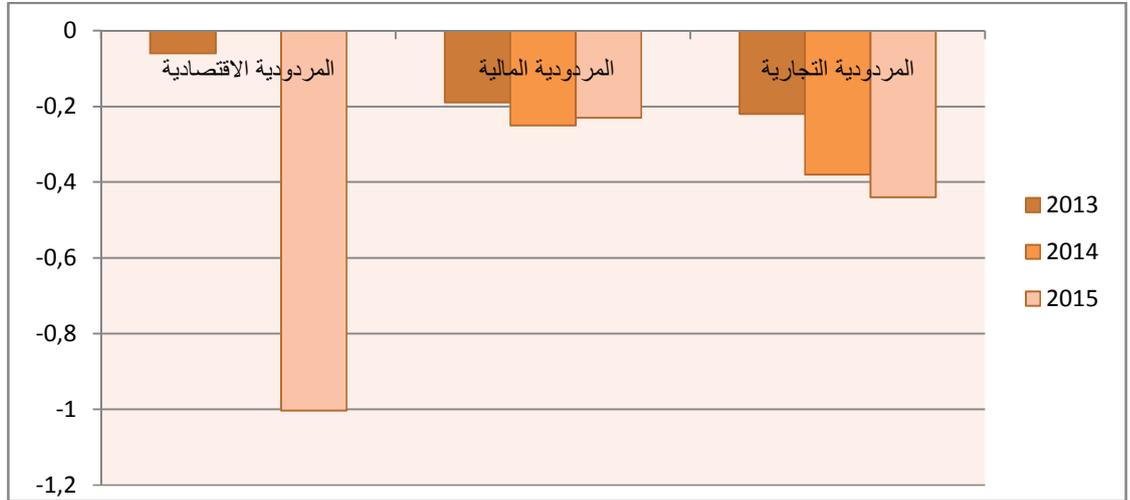
ج- المردودية التجارية :

جدول رقم (25): نسب مردودية تجارية

2015	2014	2013	البيان
1347365216.74	-1173679042.21	-634715713.22	النتيجة الصافية
5688705581.10	4607480287.78	3276111907.68	رقم الأعمال
نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية \ رقم الأعمال			
- 0.44	- 0.38	- 0.22	نسبة المردودية التجارية

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

شكل رقم (12): رسم بياني لنسب المردودية



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- بالنسبة لمردودية المالية : نلاحظ ان المؤسسة سجلت مردودية مالية سالبة خلال سنة 2013 قدرت ب -0.19 ما يعني أن الدينار الواحد المستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.19 - من النتيجة الصافية ، أما خلال فترة 2014 و 2015 فنلاحظ تسجيلها لنسب سالبة وهذا يعني أيضا أن كل 1 دينار مستثمر يحقق خسارة قدرت ب -0.3 و -0.25 ، وهذا راجع الى عدم كفاءة المؤسسة في استغلال أموالها الخاصة.
- أن المردودية التجارية لسنة 2013 بنسبة تساوي 0.28 ، أما بالنسبة لسنتي 2014 و 2015 تساوي 0.38 و 0.44 على التوالي ، و عليه نلاحظ أنها منخفضة و هذا ليس لصالح المؤسسة .
- بالنسبة لمردودية الاقتصادية : نلاحظ انخفاض في المردودية الاقتصادية لسنة (2013 2014 2015) حيث قدرت في سنة 2013 (-0.060) ثم سجلت انخفاضا في سنتين 2014 2015 و هذا بسبب عدم استغلال الأمثل لأصول المؤسسة ، و منه المردودية ضعيفة .

المطلب الثالث: نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال دراسة التطبيقية التي قمنا بها في مديرية توزيع الكهرباء و الغاز SDO توضح لنا أن :

- ✓ وضعية المالية للمؤسسة تتضمن رأس المال العامل سالب واحتياج رأس المال العامل سالب بوجود خزينة موجبة و عليه يمكن وصف وضع المؤسسة بأنه متناقض و معقد و يمكن أن تعكس توازنا هشاً بين قوى و ضعف في هيكلها المالي.
- ✓ رأس المال العامل سالب يشير الى أن المؤسسة جزء من أصولها الثابتة تم تمويله بخصوم متداولة.

✓ احتياج رأس المال العامل سالب يشير الى أن احتياجات الدورة أقل من مواردها أي أن هذه الأخيرة لم تستخدم في توسيع دورة الاستغلال.

✓ الخزينة موجبة و هذا أنها قامت بتجديد جزء من أموالها لتغطية رأس المال FR.

✓ نلاحظ أن أغلب النسب (نسب السيولة , نسب الهيكلية ...) تبين أن وضعية المؤسسة غير جيدة و المردودية (اقتصادية مالية , تجارية) منخفضة.

ان استخدام أدوات التحليل المالي من المؤشرات التوازن و نسب المالية تمكن المحلل المالي من الاطلاع على نقاط حساسة و تحديد نقاط القوة و ضعف لتحسينها ، يأتي دور متخذ القرار من خلال بعض نتائج التحليل المالي تتضح صورة وضعية مالية للمؤسسة الذي تبين لنا أنها تعاني من بعض اختلالات و انحرافات يجب تداركها من خلال وجود قيم رأس المال العامل سالبة يعتبر هذا خلل على المؤسسة معالجته من خلال اتخاذ بعض القرارات حولة رفع حجم الموارد الدائمة أو تقليص حجم الاستخدامات الثابتة التي لا تساهم في تحقيق إيرادات للمؤسسة .

النسب المالية أيضا تساعد في اتخاذ قرارات صائبة رشيدة يعود بالنفع على المؤسسة حيث أن معظم النسب التي تم الامام بها في مؤسسة سونلغاز ارتفاعها ينعكس ايجابا على المؤسسة يمنحها استقلالي مالية وامكانية في اتخاذ القرار دون تدخل الغير و زيادة تدفقاتها النقدية و الوفاء بمختلف التزاماتها.

خلاصة الفصل :

قمنا بمحاولة ربط ما تم ذكره في الفصل الأول و الثاني من خلال دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء و الغاز لغرب لولاية عين تموشنت ، يتضح لنا من خلال المؤشرات التوازن المالي و النسب المالية أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقرار المالي و غير قادرة على مواجهة التزاماتها اتجاه الغير في الوقت المحدد .



الخاتمة

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يعتبر التحليل المالي الركيزة الأساسية في عملية ترشيد القرارات المؤسسة الاقتصادية , حيث يساهم في تقديم صورة واضحة لفهم الوضع المالي و الحالي لإمكانية اتخاذ القرارات الاستراتيجية المستقبلية من خلال فحص وتحليل البيانات المالية بدقة فان ترشيد القرار بناء على التحليل يساهم في تعزيز الكفاءة والتنافسية ويضمن استدامة النمو المؤسسة على المدى الطويل .

و من خلال هذا تم التركيز في الجانب النظري على مفاهيم التحليل المالي و القوائم المالية وترشيد القرار , بينما الجانب التطبيقي فتمثل في دراسة تطبيقية لمديرية توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت وقد أظهر التحليل المالي أهمية كبيرة في الكشف الوضعية المالية للمؤسسة .

نتائج الدراسة :

أولا : النتائج النظرية

من خلال الدراسة النظرية للموضوع توصلنا الى النتائج التالية :

- ✓ ان التحليل المالي مؤسسة هو دراسة لمعطيات و معلومات المحاسبية باستخدام مجموعة من الأدوات (مؤشرات التوازن – النسب المالية) التي تساعد في عملية ترشيد القرارات و تحديد نقاط القوة و الضعف .
- ✓ لكي نتمكن من اتخاذ قرارات صحيحة رشيدة يجب الاعتماد على أدوات التحليل المالي التي تشمل مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية .
- ✓ كلما كان القرار المتخذ رشيدا أذى ذلك الى تحقيق الوصول الى أهداف المؤسسة .

ثانيا : من خلال الدراسة التطبيقية للموضوع توصلنا الى النتائج التالية :

- ✓ حققت المؤسسة خلال السنوات (2013 2015) التوازن هامشا خلال الفترة .
- ✓ وجود رأس المال عامل و احتياج رأس المال العامل سالبين يشير أن المؤسسة تواجه صعوبات في وضع المالي سيء.
- ✓ الخزينة موجبة حيث يمكن استخدام النقدية الزائدة بتغطية احتياجات قصيرة الأجل .
- ✓ نلاحظ أن أغلب النسب تبين أن وضعية المؤسسة غير جيدة و المردودية منخفضة .

خاتمة

✓ المؤسسة لم تحقق توازن المالي و غير قادرة على مواجهة التزاماتها و هذا يعكس بالأساس عدم استقرار مالي .

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : التي تنص على أن التحليل المالي يهدف الى فهم الوضعية المالية عن طريق دراسة معطيات و البيانات المالية لتحديد نقاط القوة و الضعف , تثبت صحة الفرضية لأن التحليل المالي هو عبارة عن إجراءات تحليلية تساعد في إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة و قوتها المالية و قدرتها على الوفاء بالالتزامات , كما يقوم بتحديد الفرص و الأخطاء .

الفرضية الثانية : التي تنص على أن مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية تستخدم كأحد أدوات التحليل المالي تثبت صحة الفرضية لأن تطبيق أدوات التحليل المالي تمكن من اكتشاف الخلل و الانحرافات الموجودة كما تساعد في تستعمل لترشيد قرارات صائبة و سليمة .

الفرضية الثالثة : التي تنص على أن التحليل المالي يساهم في ترشيد القرار تثبت صحة الفرضية , فمن خلال دراسة الجانب النظري و الجانب التطبيقي ان التحليل المالي يقوم بتشخيص الوضعية المالية لمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن و النسب المالية فاستنادا على النتائج التي تقدمها , يمكن معرفة اختلالات و المشاكل لتحليلها و تصحيحا لتفادها في المستقبل , ومن هنا تتم عملية ترشيد القرارات صائبة .

اقتراحات و التوصيات :

في ضوء النتائج المتحصل عليها يمكننا صياغة التوصيات التالية :

- ضرورة المتابعة الوضعية المالية لمؤسسة .
- ضرورة تحسين المستمر لتحقيق استقرار مالي على المدى الطويل .
- يجب ايلاء أهمية كبيرة لتحليل المالي و المعلومات المالية بسبب الدور البارز الذي تلعبه في نجاح قرارات المؤسسة .
- توفير دورات تدريبية متقدمة في مجال ترشيد اتخاذ القرارات المالية .
- تشجيع المحللين الماليين و التنسيق مع جامعات و الدكاترة مختصين لتعزيز قدراتهم و مهاراتهم لتمكين المؤسسة من اتخاذ القرارات و ترشيدها .

قائمة المصادر و المراجع

• الكتب :

- الشيخ أحمد فهمي مصطفى . (2008). التحليل المالي. فلسطين: الطبعة الأولى 2008 .
- الصيرفي محمد. (2014). التحليل المالي الطبعة الاولى. القاهرة _ مصر: دار الفجر لنشر و التوزيع .
- العامري محمد، الادارة المالية الحديثة. الطبعة الأولى , دار وائل . 2013 , ص 341, عمان الأردن .
- فيصل محمود شواورة (2013). مبادئ الادارة المالية (عمان). دار الميسر للنشر .
- السعيد يزيد, صفوان دحمان. (2018). التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة . بويرة الجزائر : جامعة أكلي محند أولحاج .
- . العزاوي خليل محمد. (2005). ادارة اتخاذ القرار الاداري. عمان: دار كنوز المعرفة الطبعة الأولى .
- حنفي, عبد الغفار. (2004). أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى . الاسكندرية: دار الجامعية .
- عدنان ،سعدون مهدي الساقحي، أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى الادارة المالية . دار الميسرة. 2007, عمان.
- عدون, ناصر دادي . (2000). تقنيات مراقبة التسيير. الجزائر : دار المحمدية العامة .
- علي شريف. (2000). الادارة المعاصرة .دار الجامعية الإسكندرية . مصر.
- جمال الدين لعويسات، الادارة و عملية اتخاذ القرار . دار هومة . 2003, الجزائر .
- محمد , مصطفى محمد الزين, عام حسن . الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني 2003. الطبعة الأولى. دار وائل لنشر و التوزيع , عمان الأردن .
- مليكة, زغيب. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

المذكرات الأطروحات :

- العيفة رحيمة, زعرور نعيمة . (2022, ديسمبر 30). استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة. أبحاث اقتصادية و ادارية, 16(2).
- سهام سعاد. (2014 2015). عمليات اتخاذ القرار و تطوير التنظيمي في مؤسسات الجزائرية. مذكرة لنيل شهادة ماستر. جامعة محمد بوضياف .

قائمة المصادر و المراجع

- لخلوح زينب. دور التحليل المالي في ترشيد قرارات نبوك التجارية. مذكرة لنيل شهادة ماستر جامعة محمد صديق بن يحيية . جيجل الجزائر 2017.
- رزيقة مخوخ استخدام الأساليب الكمية في ترشيد قرارات المؤسسة الاقتصادية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية. مسيلة, جامعة محمد بوضباف. 2017
- اليمن سعادة , استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية و ترشيد قراراتها , جامعة لخضر باتنة, 2009 .
- **المطبوعات :**
- محمد, دينية مطبوعة في مقياس التحليل المالي لسنة الأولى ماستر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2018_2019
- فاطيمة ساجي مطبوعة في مقياس التحليل المالي لسنة الثالثة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية جامعة ابن خلدون تيارت 2016_2017
- **المجلات :**
- سمروود زبيدة, سحنون جمال الدين. دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسكك الحديدية Anesrif. مجلة الرياضة لاقتصاديات الأعمال, 6(3).
- رشيد, حسين سالم. (2018). مجلة الاقتصاد و العلوم الادارية. (24).
- علي , رضاني عفيف مكسيد. (2022). الايطار المفاهيمي لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية . مجلة الدراسات المتقدمة في المالية و المحاسبة . (2) .
- عميروش , شرفي منصف , بوشلاغم. (2020). دور التحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات . مجلة العلوم الإنسانية (01) , 31 .
- سليمة مالية. (2021). تقييم استخدام أدوات التحليل المالي في ترشيد عملية اتخاذ قرارات دراسة تطبيقية لتحليل المالي على مؤسسة ايلوصوي. مجلة المنهل الاقتصادي, 4(2).
- مهند حبيب. (2020, ديسمبر 31). أساليب التحليل المالي و دورها في رفع كفاءة التحليل المالي للمؤسسات العامة السودانية دراسة تطبيقية. مجلة البديل الاقتصادي, 7(2), 54 67.

قائمة المصادر و المراجع

- نوال , تريش نجود , سايح .(2023) . تحليل قائمة المركز المالي و دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في ظل متطلبات النظام المحاسبي المالي . مجلة اقتصاد المال و الأعمال 08 , (01) .
- الأخرون , صادق راشد الشميري .(2013). أثر بعض العوامل في صنع و اتخاذ القرار . مجلة كلية بغداد لعلوم الاقتصادية الجامعية .
- يزيد تفرات2017 استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير "bcr" بولاية سطيف . بحوث , 11(2).
- الدباس2022 . التحليل المالي و أنواعه و أهميته للمؤسسات . مجلة العربية لنشر العلمي .
- السرتاوي , دكتور عبد الفتاح سعيد . التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين . مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية , 4(2).
- المراجع باللغة الأجنبية
- abadi, Ali mahdi.-aedi. (2019). the impact of financial policy and financial analysis in the banking credit decision an analytical study of rafidain and rasheed banks. al kut journal of economiccs and administrative sciences.& ,
- ABDULSHAKOUR. (2020). Impact of fianancial statements for financial decision _making. Open science journal, 5.(2)
- asvesta, Panagiota dionyssopoulou. (2012). the role statement analysis in the decision making procedures of hotel units. International journal on integrated information management.
- loannidis, c. (2008). EVIDENCE FROM ASIA urns AND LATIN AMERICA the relationship between bank Efficiency and stock returns.
- shaban, Z. a. (2014). The role financial indicators in rationalizing of investors decision in jordanian stock exchange market. Zaytouna university of jordan amman jordan.

قائمة المصادر و المراجع

- SHANE Dikkoli Igor Vaysman (2006). contracting on the stock price and forward _looking performance measures. european accounting review.
- Zakaria Ahmad Siam, omar Tareq Al Thaher (2015). The extent of extracted financial indicators from financial statements. contribution in rationalizing investment decision by Jordanian commercial banks. journal of finance and accounting, 6.(4)
- Yang, F. m. (2008). Predicting business failure under the existence of fraudulent financial reporting. International journal of Accounting _ inforMATION management.

الملاحق

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST
CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

EXERCIC 2014
E
DATE

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2014	amort 2014	2014	2013
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		9 203 765,62		9 203 765,62	9 203 765,62
Agencements et aménagements de terrains		6 885 169,70	2 138 699,50	4 746 470,20	4 899 660,08
Constructions (Batiments et ouvrages)		294 113 626,03	17 636 599,58	276 475 026,45	19 238 697,23
Installations techniques, matériel et outillage		6 687 630 339,23	3 239 916 390,98	3 447 713 948,24	3 022 612 995,18
Autres immobilisations corporelles		858 209 224,60	543 501 020,41	314 708 204,19	534 378 684,37
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		3 039 436 232,01		3 039 436 232,01	2 169 013 178,91
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		10 895 478 357,19	3 803 194 710,48	7 092 283 646,71	5 759 346 981,39
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 547 022,80		7 547 022,80	7 547 022,80
Créances et emplois assimilés					
Clients		631 666 100,05	11 923 762,11	619 742 337,94	861 494 132,93
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		49 316 079,32	1 260 876,85	48 055 202,47	79 926 954,47
Impôts		42 092,01		42 092,01	88 819 026,55
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		97 442 238,18	- 1 258 624,04	96 701 062,22	148 655 698,14
TOTAL ACTIF COURANT		786 013 532,36	11 925 814,92	774 087 717,44	1 186 642 834,90
TOTAL GENERAL ACTIF		11 681 491 889,55	3 815 120 525,40	7 866 371 364,15	6 945 989 816,29

الملاحق

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

EXERCICE 2015

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2015	amort 2015	2015	2014
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	9 203 765,62
Agencements et aménagements de terrains		9 857 979,70	2 357 951,81	7 500 027,89	4 746 470,20
Constructions (Batiments et ouvrages)		473 734 077,24	28 876 828,10	444 857 249,14	276 475 026,45
Installations techniques, matériel et outillage		7 296 468 113,86	3 459 248 871,85	3 837 219 242,01	3 447 713 948,24
Autres immobilisations corporelles		1 091 747 372,89	641 109 381,06	450 637 991,83	314 708 204,19
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		3 661 800 845,91		3 661 800 845,91	3 039 436 232,01
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 546 220 680,22	4 131 593 032,82	8 414 627 647,40	7 092 283 846,71
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		7 805 772,80		7 805 772,80	7 547 022,80
Créances et emplois assimilés					
Clients		729 933 867,30	38 797 827,87	691 136 039,43	619 742 337,94
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		20 350 884,37	1 153 109,60	19 197 774,77	48 055 202,47
Impôts		28 877 111,68		28 877 111,68	42 092,01
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		93 374 104,74	- 1 324 754,25	94 698 858,99	98 701 062,22
TOTAL ACTIF COURANT		878 341 740,89	38 626 183,22	839 715 557,67	774 087 717,44
TOTAL GENERAL ACTIF		13 424 562 421,11	4 170 219 216,04	9 254 343 205,07	7 866 371 364,15

الملاحق

SOCIETE SOCIETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST		EXERCICE 2016			
CENTRE DD AIN TEMOUCHENT		DATE			
BILAN ACTIF			Définitif		
ACTIF	note	brut 2016	amort 2016	2016	2015
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés					
Autres immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		12 612 290,62		12 612 290,62	12 612 290,62
Agencements et aménagements de terrains		9 857 979,70	2 577 204,13	7 280 775,57	7 500 027,89
Constructions (Batiments et ouvrages)		524 587 217,68	41 132 119,42	483 455 098,26	444 857 249,14
Installations techniques, matériel et outillage		8 372 058 143,54	3 720 748 248,90	4 651 309 894,64	3 837 219 242,01
Autres immobilisations corporelles		1 366 557 566,29	725 729 903,13	640 827 666,16	450 637 991,83
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		3 139 647 022,11		3 139 647 022,11	3 661 800 845,91
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
TOTAL ACTIF NON COURANT		13 425 320 222,94	4 490 187 475,58	8 935 132 747,36	8 414 627 647,40
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 984 441,00		4 984 441,00	7 805 772,80
Créances et emplois assimilés					
Clients		899 913 421,23	41 020 397,97	858 893 023,26	691 136 039,43
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		18 154 853,47	1 153 109,50	17 001 743,87	19 197 774,77
Impôts		9 058 919,85		9 058 919,85	26 877 111,68
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		126 199 445,55	44 645,29	126 154 800,26	94 698 858,98
TOTAL ACTIF COURANT		1 058 311 081,10	42 218 152,86	1 016 092 928,24	839 715 557,87
TOTAL GENERAL ACTIF		14 483 631 304,04	4 532 405 628,44	9 951 225 675,60	9 254 343 205,07

1

الملاحق

SOCIETE SOCIETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST		EXERCICE 2014	
CENTRE DD AIN TEMOUCHENT		DATE	
BILAN PASSIF		Definitif	
PASSIF	note	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		- 8 134 144,90	253 092 114,15
TOTAL CAPITAUX PROPRES		78 453 035,26	339 679 294,31
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		95 077 381,34	0,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 750 024 062,53	1 530 183 199,79
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 845 101 443,87	1 530 183 199,79
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		781 338 129,20	1 113 543 214,91
Impôts		11 663 292,82	3 099 356,59
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		620 788 210,48	987 839 643,04
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 413 789 632,50	2 104 481 214,54
TOTAL GENERAL PASSIF		3 337 344 111,53	3 974 343 708,64

الملاحق

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST
CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

EXERCICE 2015

DATE

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	- 8 134 144,90
TOTAL CAPITAUX PROPRES		86 587 180,16	78 453 035,26
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		99 569 243,40	95 077 381,34
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 894 385 926,30	1 750 024 062,53
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 993 955 169,70	1 845 101 443,87
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		755 584 110,54	781 338 129,20
Impôts		17 707 921,97	11 663 292,82
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		798 390 421,76	620 788 210,48
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 571 682 454,27	1 413 789 632,50
TOTAL GENERAL PASSIF		3 662 224 804,13	3 337 344 111,63

الملاحق

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST

EXERCICE 2016

CENTRE DD AIN TEMOUCHENT

DATE

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2016	2015
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		86 587 180,16	86 587 180,16
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		0,00	0,00
TOTAL CAPITAUX PROPRES		86 587 180,16	86 587 180,16
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		104 291 407,71	99 569 243,40
Impôts (différés et provisionnés)			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		1 843 581 712,95	1 894 385 926,30
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		1 947 873 120,66	1 993 955 169,70
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		482 475 281,07	755 584 110,54
Impôts		31 665 860,96	17 707 921,97
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		998 121 829,87	798 390 421,76
Trésorerie passif		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		1 512 262 971,90	1 571 682 454,27
TOTAL GENERAL PASSIF		3 546 723 272,72	3 652 224 804,13

1

الملاحق

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST		EXERCICE 2014	
CENTRE DD AIN TEMOUCHENT		DATE	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2014	2013
Ventes et produits annexes		3 029 812 465,99	2 869 381 253,84
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 029 812 465,99	2 869 381 253,84
Achats consommés		- 2 622 036 997,00	- 2 062 328 410,77
Services extérieures et autres consommations		- 912 559 175,97	- 809 329 379,59
II - Consommation de l'exercice		- 3 534 596 172,97	- 2 871 657 790,36
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 504 782 706,98	- 2 276 536,52
Charges de personnel		- 477 996 601,35	- 426 414 100,76
Impôts, taxes et versements assimilés		- 43 693 493,44	- 43 410 549,00
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 026 472 801,77	- 472 101 186,28
Autres produits opérationnels		81 183 377,79	64 679 603,37
Autres charges opérationnelles		- 14 580 730,06	- 38 160 173,14
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 262 226 688,06	- 261 037 228,06
Reprise sur pertes de valeur et provisions		48 417 799,89	71 903 270,89
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 173 679 042,21	- 634 715 713,22
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 173 679 042,21	- 634 715 713,22
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 159 413 643,67	3 005 964 128,10
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 4 333 092 685,88	- 3 640 679 841,32
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 173 679 042,21	- 634 715 713,22
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 173 679 042,21	- 634 715 713,22

الملاحق

SOCIETE SOCIETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST		EXERCICE 2015	
CENTRE DD AIN TEMOUCHENT		DATE	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2015	2014
Ventes et produits annexes		3 027 277 568,30	3 029 812 465,99
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 027 277 568,30	3 029 812 465,99
Achats consommés		- 2 668 597 342,90	- 2 622 035 997,00
Services extérieures et autres consommations		- 862 161 947,68	- 912 559 175,97
II - Consommation de l'exercice		- 3 530 759 290,58	- 3 534 595 172,97
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 503 481 722,28	- 504 782 706,98
Charges de personnel		- 511 130 347,66	- 477 996 601,35
Impôts, taxes et versements assimilés		- 47 573 426,05	- 43 693 493,44
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 1 062 185 495,99	- 1 026 472 801,77
Autres produits opérationnels		76 321 712,06	81 183 377,79
Autres charges opérationnelles		- 7 410 238,73	- 14 580 730,06
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 355 673 730,80	- 262 226 688,06
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 582 536,72	48 417 799,89
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 1 347 365 216,74	- 1 173 679 042,21
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 1 347 365 216,74	- 1 173 679 042,21
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 105 181 817,08	3 159 413 643,67
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 4 452 547 033,82	- 4 333 092 685,88
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 1 347 365 216,74	- 1 173 679 042,21
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 1 347 365 216,74	- 1 173 679 042,21

SOCIETE SOCETE DE DIST DE L'ELECT ET DU GAZ DE L'OUEST		EXERCICE 2016	
CENTRE DD AIN TEMOUCHENT		DATE	
COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE		Définitif	
	note	2016	2015
Ventes et produits annexes		3 399 150 461,43	3 027 277 568,30
Variations stocks produits finis et en cours		0,00	
Subvention d'exploitation		0,00	
I - Production de l'exercice		3 399 150 461,43	3 027 277 568,30
Achats consommés		- 2 719 008 847,98	- 2 668 597 342,90
Services extérieures et autres consommations		- 930 849 737,74	- 862 161 947,68
II - Consommation de l'exercice		- 3 649 858 585,72	- 3 530 759 290,58
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		- 250 708 124,29	- 503 481 722,28
Charges de personnel		- 507 181 622,55	- 511 130 347,66
Impôts, taxes et versements assimilés		- 53 691 493,80	- 47 573 426,05
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		- 811 581 240,64	- 1 062 185 495,99
Autres produits opérationnels		122 458 373,89	76 321 712,06
Autres charges opérationnelles		- 7 490 289,74	- 7 410 238,73
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 371 029 468,48	- 355 673 730,80
Reprise sur pertes de valeur et provisions		96 284 358,88	1 582 536,72
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 971 358 266,09	- 1 347 365 216,74
VI - RESULTAT FINANCIER		0,00	0,00
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 971 358 266,09	- 1 347 365 216,74
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		0,00	
Autres impôts sur les résultats		0,00	
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		3 617 893 194,20	3 105 181 817,08
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		- 4 589 251 460,29	- 4 452 547 033,82
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 971 358 266,09	- 1 347 365 216,74
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 971 358 266,09	- 1 347 365 216,74